دراسات عالمية



الصين المتغيرة

احتمالات الديمقراطية في الداخل والدبلوماسية الجديدة تجاه "الدول المارقة"

جون ثورنتون

ستيفاني كلين – ألبراندت و أندرو سمول



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 78

الصين المتغيرة

احتمالات الديمقراطية في الداخل

والدبلوماسية الجديدة تجاه "الدول المارقة"

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي بتاريخ 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة بحثية مستقلة تعنى بدراسة القضايا الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية، التي تهم دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي خصوصاً والعالم العربي عموماً، ومتابعة أهم المستجدات الإقليمية والدولية.

وفي إطار التفاعل الثقافي والتعاون العلمي، يصدر المركز سلسلة **دراسات عالمية** التي تعنى بترجمة أهم الدراسات والبحوث التي تنشر في دوريات عالمية مرموقة، وتتصل موضوعاتها باهتمامات المركز العلمية، كما تهتم بنشر البحوث والدراسات بأقلام مشاهير الكتاب ورجال السياسة.

ويرحب المركز بتلقي البحوث والدراسات المترجمة، وفق قواعد النشر الخاصة بالسلسلة.

دراسات عالمية

الصين المتغيرة

احتمالات الديمقراطية في الداخل والدبلوماسية الجديدة تجاه "الدول المارقة"

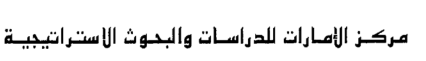
جون ثورنتون

ستيفاني كلين - ألبراندت و أندرو سمول

العدد 78

تصدر عن





محتوى الدراسة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

This is an authorized translation of the two articles entitled "Long Time Coming: The Prospects for Democracy in China" by John L. Thornton and "China's New Dictatorship Diplomacy: Is Beijing Parting with Pariahs?" by Stephanie Kleine-Ahlbrandt and Andrew Small. The two articles have published in a file entitled "Changing China" by *Foreign Affairs* vol. 87, no. 1 (January/February 2008). The ECCSR is indebted to the authors and to the publisher for permitting the translation, publication and distribution of this work under its name.

الطبعة الأولى 2009

ISSN 1682-1211

ISBN 978-9948-00-991-7

توجه المراسلات باسم رئيسة تحرير سلسلة **دراسات عالمية**

على العنوان التالي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص ب: 4567

أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541-9712+

فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

المحتويـات

الانتظار الطويل

احتمالات الديمقراطية في الصين

جون ثورنتون*

أبقى قادة الصين على وعدهم ببعض الديمقراطية للشعب الصيني قرابة قرن، بعد انهيار آخر سلالة إمبراطورية في الصين، أسرة كينج Qing، عام 1911، وقد اقترح صن يات-سين Sun Yat-Sin، فترة ثلاث سنوات من الحكم العسكري المؤقت، تعقبها فترة ست سنوات من "الوصاية السياسية"؛ لتوجيه انتقال البلاد إلى جمهورية دستورية كاملة. وفي عام 1940، عرض ماو تسي تونج على أتباعه شيئاً أسماه "الديمقراطية الجديدة"، تضمن فيه قيادة الحزب الشيوعي "الدكتاتورية الديمقراطية" للمجموعات الثورية على الطبقات المعادية لها. أما دينج هيسياو بينج Deng Xiaoping، الذي قاد البلاد للخروج من فوضوية الثورة الثقافية، فقد أعلن أن الديمقراطية «شرط رئيسي لتحرير العقل».

وعندما استخدم هؤلاء مصطلح "الديمقراطية"، كان لدى كل من: صن، وماو، ودينج شيء مختلف تماماً في أذهانهم. لقد كان تعريف صن- وهو الذي يرتئي تشكيل حكومة دستورية، ومنح حق التصويت للجميع، وإجراء انتخابات حرة، وفصل السلطات - الأقرب إلى مفهوم معترف به في الغرب. وقد أظهر ماو ودينج عبر أعمالهما أن مثل هذه المفاهيم - برغم كلامهما - كانت قليلة الأهمية بالنسبة إليهما، وبرغم ذلك، فقد اتفق الثلاثة على أن الديمقراطية لم تكن غاية في ذاتها، بل هي - بالأحرى - آلية لتحقيق هدف الصين الحقيقي في أن تصبح دولة لا تقوى القوى الخارجية على التنمر عليها.

في عاقبة الأمر، تعثرت الديمقراطية إبان حكم الزعماء الثلاثة، وعندما توفي صن عام 1925، كانت سيادة أمراء الحرب والتشرذم يغرقان الكثير من أنحاء الصين؛ فماو أظهر في عهده اهتماماً أقل بالديمقراطية من الاهتمام بالصراع الطبقي والحركات الجماهيرية

* أستاذ في كلية الاقتصاد والإدارة، وكلية السياسة العامة والإدارة في جامعة تسنجوا Tsinghua ببكين، ومدير برنامج القيادة العالمية بالجامعة. ويشغل أيضاً منصب رئيس مجلس إدارة معهد بروكينجز بواشنطن.

والثورة المستمرة وإبقاء معارضيه في حالة من انعدام التوازن، أما دينج فقد أبدى في عدد من المناسبات – بشكل أكثر دراماتيكية في قمع احتجاجات ميدان تيانامين عام 1989– أنه لن يدع الحركات الديمقراطية الشعبية تتجاوز حكم الحزب، أو تدخل الاضطراب في خططه للتنمية القومية.

إن الصين بالطبع، ليست ديمقراطية اليوم، والحزب الشيوعي الصيني يحتكر السلطة السياسية، والبلاد تفتقر إلى حرية التعبير والقضاء المستقل والصفات الأساسية الأخرى لنظام تعددي ليبرالي. ويشكك الكثيرون داخل الصين وخارجها في احتمالات الإصلاح السياسي. ولكن هناك الكثير مما يجري على الساحة سواء على صعيد الحكومة أو الحزب الشيوعي الصيني أو الاقتصاد أو المجتمع عموماً، وقد يحدث هذا تغييراً في الكيفية التي يفكر بها الصينيون في الديمقراطية، ويرسم المستقبل السياسي للصين.

أما في المجالين: العام والخاص، فقد أخذ قادة الصين يتحدثون مرة أخرى عن الديمقراطية بوتيرة متزايدة ومفصلة (هذه الدراسة تقوم على المحادثات التي أُجريت طوال الشهور الأربعة عشر الأخيرة مع مجموعة عريضة من الصينيين، ومن ذلك أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني– وهي المجموعة القيادية في الصين المكونة من 370 قائداً – وكبار المسؤولين الحكوميين، والعلماء، والقضاة، والمحامين، والصحفيين، وقادة المنظمات غير الحكومية). لقد أطلق الرئيس هيو جينتاو Hu Jintao اسم الديمقراطية على "الهدف المشترك للبشرية". وفي خلال زيارته الولايات المتحدة الأمريكية عام 2006، خرج عن عادته؛ لكي يقدم المسألة في كل محطة من محطات توقفه. كما كرس رئيس الوزراء ون جيابو Wen Jiabao، للديمقراطية وحكم القانون في خطابه أمام المؤتمر الشعبي الوطني عام 2007، أكثر من نصف الاهتمام الذي أبداه حولهما في أي خطاب سابق، وقد أعلن ون أن «تطوير الديمقراطية وتحسين النظام القضائي من المتطلبات الأساسية للنظام الاشتراكي».

وكما كان الأمر مع الزعماء السابقين، فإن ما يدور في أذهان الجيل الحالي يختلف عن التعريف المستخدم في الغرب؛ فكبار المسؤولين يشددون على أنه تجب المحافظة على قيادة

الحزب الشيوعي الصيني. وعلى الرغم من أنهم يرون دوراً للانتخابات، وخاصة على المستوى المحلي، فإنهم يشددون على أن الشكل "التداولي" للسياسة الذي يسمح للمواطنين: الأفراد والجماعات، بإضافة آرائهم إلى عملية اتخاذ القرار، أكثر ملاءمة للصين من التنافس المفتوح والمتعدد الأحزاب على السلطة. وكثيراً ما يذكرون الميروقراطية [مقابل مصطلح meritocracy في الإنجليزية، الذي سك أصلاً من كلمة merit، واللاحقة اليونانية racy؛ ويعني المصطلح النظام السياسي الذي يتم فيه اختيار الموهوبين وتصعيدهم على أساس إنجازاتهم. المترجم]، بما في ذلك استخدام الامتحانات لاختبار كفاءة المتنافسين؛ وهذا يعكس معتقداً صينياً عتيقاً مفاده أن الحكومة يجب أن تكوَّن من أكثر الناس موهبة في البلاد. والقادة الصينيون لا يرحبون بمساحة حرية التعبير والصحافة والتجمع، التي تؤخذ؛ بوصفها أمراً مسلماً به في الغرب، ويقولون: إنهم يدعمون التوسع المنظم لهذه الحقوق، ولكنهم يركزون بقدر أكبر على تناغم الجماعة والمجتمع؛ أي ما يعدونه الصالح العام.

وتحت الطبقة العليا من القادة (الذين يتحدثون عادة من نص مشترك)، يختلف المسؤولون الصينيون حول كون "الديمقراطية الموجهة" هي الوجهة التي سوف ينتهي إليها التطور السياسي الراهن في الصين، أو هي محطة جانبية في الطريق إلى نموذج ديمقراطي ليبرالي أكثر معيارية. وتوفر آسيا الشرقية نماذج للكثير من الاحتمالات: هيمنة الحزب الديمقراطي الليبرالي على السياسة في اليابان وقد استمرت عقوداً، والازدهار مع حرية محدودة للصحافة في سنغافورة، والنظام الحزبي التعددي الحر في كوريا الجنوبية. ويتفكر بعض الناس في احتمال كون الصين سوف تسلك أحد هذه الدروب، أو أنها سترتاد الدرب الخاص بها.

وفي لقاء تم أواخر عام 2006، مع وفد من معهد بروكينجز (وقد كنت أحد أعضائه)، سُئل رئيس الوزراء ون جيابو حول ما يعنيه هو والقادة الصينيون الآخرون بكلمة "ديمقراطية"، وأي شكل من المرجح أن تتخذه الديمقراطية في الصين، وإلى أي مدى زمني، فأجاب ون: «عادة ما نشير إلى ثلاثة مكونات رئيسية: الانتخابات، واستقلال القضاء، والمراقبة بناء على الضوابط والتوازنات». فأما ما يتعلق بالأول، فقد كان في

مقدوره أن يتنبأ بالانتخابات المباشرة وغير المباشرة، وهي تتوسع تدريجياً من القرى إلى المدن، فالمقاطعات، والمحافظات أيضاً. وبرغم ذلك، فإنه لم يذكر أي تطورات إلى ما هو أبعد من ذلك. أما بالنسبة إلى النظام القضائي الصيني المشبع بالفساد، فقد شدد ون على ضرورة الإصلاح لضمان «الكرامة، والعدالة، والاستقلالية» للجهاز القضائي. وقد وضح أن "الإشراف" - وهذا مصطلح صيني لتأمين المراقبة الفعالة - كان ضرورياً لكبح إساءة استخدام السلطة الرسمية أو تقييدها، وقد طالب بضوابط وتوازنات داخل الحزب الشيوعي الصيني، وبقدر أكبر من محاسبة المسؤولين أمام الجمهور. وقد أشار إلى أن الإعلام ومستخدمي الإنترنت الذين يبلغ عددهم نحو 200 مليون، يجب أن يشاركوا بطريقة "ملائمة" في الإشراف على أعمال الحكومة. وكان الأساس بالنسبة إلى ون ممثلاً بأنه «ينبغي أن نتقدم نحو الديمقراطية؛ فلدينا الكثير من المشكلات، ولكننا نعرف الاتجاه الذي نسلكه».

حرية الاختيار

وفي ضوء الفجوة بين التطلعات الديمقراطية التي أكدها قادة مثل هيو جينتاو وون جيابو، والتشكك الذي تثيره كلماتها في الغرب، فإن هناك ضرورة لفهم أفضل للموقف الدقيق للديمقراطية في الصين اليوم. إن المواطنين الصينيين ليس لهم حق اختيار قادتهم القوميين، ولكن طوال أكثر من عقد من الزمان أجرى المزارعون عبر البلاد انتخابات لاختيار رؤساء القرى. فما الذي يحدث في الفضاء الواسع بين المزرعة وزونجنانهاي Zhongnanhai؛ أي مجمع قيادة الحزب الشيوعي الصيني في بكين؟ يمكن استجلاء بعض الأجوبة من ثلاث ركائز من تعريف ون جيابو: الانتخابات، واستقلالية القضاة، والإشراف.

ينادي الدستور الصيني بالمزج بين الاقتراع المباشر والاقتراع غير المباشر؛ لاختيار قادة الحكومة، أما في الممارسة، فإن الانتخابات التنافسية الشعبية تجرى فقط على نطاق واسع في قرى البلاد التي يبلغ عددها 700,000 قرية. ومع وجود ما يزيد على 700 مليون مزارع يعيشون في هذه القرى، فإن هذه ليست ظاهرة ضئيلة الشأن، ولكن التفاصيل تحكي قصة معقدة، ومتناقضة في بعض الأحيان.

لقد كان الدافع الأصلي وراء الانتخابات القروية، وهي التي بدأت أوائل ثمانينيات القرن العشرين، تشجيع القادة المحليين الأكفاء الذين قد ينمون الاقتصاد الريفي، وينفذون الأولويات القومية؛ مثل: سياسة الطفل الواحد. ومع التخلي عن المزارع الجماعية في نهاية الثورة الثقافية، برز فراغ في القوة في الريف. ووفقاً لمعظم الروايات، فقد حظيت الانتخابات في البداية بدعم الحكومة المركزية النشيط، وأجريت بشكل نزيه عموماً. ولكن في أوائل تسعينيات القرن العشرين، خاب ظن السلطات ثانية من الأرقام التي تبين أن 40٪ فقط من رؤساء القرى المنتخبين فيها كانوا من أعضاء الحزب الشيوعي الصيني. وفي عاقبة الأمر وجهت بكين المسؤولين المحليين لكي يضمنوا أن تتم المحافظة على "الدور القيادي" للحزب الشيوعي الصيني. ومرة أخرى نجد اليوم أن أغلب رؤساء القرى من أعضاء الحزب برغم أن حجم الأغلبية يمكن أن يتفاوت كثيراً من منطقة إلى أخرى. وينتمي أكثر من 90٪ من قادة القرى في محافظات جواندونج Guangdong، وهيوبي Hubei، وشاندونج Shandong إلى الحزب، ولكن هذا الرقم ينخفض إلى ما بين 60٪ و70٪ في فوجيان Fujian، وزيجانج Zhejiang. بل إن هذه الأرقام تبالغ في النسب الفعلية لرؤساء القرى الذين تم انتخابهم أعضاء في الحزب، فعندما يتم انتخاب المنافسين غير الحزبيين، فدائماً ما يعمل الحزب الشيوعي الصيني تقريباً على استقطابهم؛ لكي يضمن بقاءه مسؤولاً، بينما يمنح المزارعين القادة الذين يريدونهم.

تكتنف الانتخابات القروية مشكلات خطيرة تشمل المحسوبية، وشراء الأصوات، واختيار القادة غير الأكفاء أو الفاسدين، وعلى الرغم من ذلك، يؤكد أنصارها أن الانتخابات تؤدي وظيفة ميدان تدريب أساسي في العادات الديمقراطية. وفي الواقع، نجد أن أكثر معارضي الانتخابات القروية في الصين هم من مسؤولي المدن الذين قد يتعرضون للخطر إذا قررت الحكومة التوسع في الانتخاب المباشر للمستوى الأعلى التالي. وفي الواقع أيضاً، نجد أنه قد تمت إجراء بعض التجارب الانتخابية الأكثر إثارة في الصين، طوال العقد الماضي في أماكن مثل المدن، وغالباً ما تكون حكومات المدن المثقلة بإدارة البرامج والامتيازات الاجتماعية الكثيرة، وهي التي يعتمد عليها الكثير من المواطنين، بؤرة العواطف المعادية للحكومة والاضطراب الاجتماعي؛ ومن ثم فإن القيادة الفعالة تكون

ذات أهمية حرجة في المحافظة على الاستقرار الاجتماعي، وهو أولوية عليا بالنسبة إلى القادة الصينيين. وقد أجريت قلة من الانتخابات التنافسية في المناطق في وقت مبكر، يرجع إلى الفترة 1995-1996، أما أكثر التجارب جرأة فقد أجري في بايون Buyun في أقصى زاوية بسيشوان Sichuan. وقد أجرت حكومة بايون المحلية انتخابات تنافسية مباشرة اقترع فيها 6000 من الناخبين الراشدين الذين يتمتعون بأهلية الاقتراع، وقد حظيت العملية بتغطية إعلانية واسعة داخل الصين، ووجه لها النقد، كما وجه النقد للعملية في الصحافة الرسمية؛ لانتهاكها الدستور الذي يخول المؤتمر الشعبي المحلي سلطة اختيار قائد المنطقة المحلي. ولكن - لدهشة الكثيرين - لم تصدق الحكومة المركزية على نتائج بايون ولم تلغِها، وبقي العمدة المنتخب، تان زياكيو Tan Xiaoqiu، في منصبه. وفي عام 2001، أكدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني مرة أخرى أن انتخاب رأس المنطقة مباشرةً غير دستوري، وردت بايون بضبط عمليتها الانتخابية لكي تجعلها توافق حرفية القانون لا روحه؛ ففي الانتخابات التالية انتخب المواطنون مرشحاً لرئاسة المنطقة، وأوصت اللجنة المحلية للحزب بعد ذلك بهذا المرشح، وانتخبه مؤتمر الشعب من دون معارضة.

لقد اختار معظم المناطق التي خاضت تجربة الانتخابات - وربما كان ذلك جزئياً بسبب المشكلات القانونية في بايون - النموذج الأقل راديكالية وهو المسمى نظام "التوصية والاختيار"، والذي بموجبه يستطيع أي راشد مقيم أن يخوض انتخابات رئاسة المنطقة، ومن بعد ذلك يستطيع مؤتمر الشعب المحلي أن يقلل مجموعة المتنافسين إلى متنافسين نهائيين، ويتخذ المؤتمر الشعبي المحلي بعد ذلك القرار النهائي. إن هذه الانتخابات ليست مباشرة، ولكنها وسيلة لإدخال قدر من المنافسة والشفافية في اختيار القادة المحليين. وبحلول 2001-2002، كان هناك شكل من الانتخابات التنافسية في نحو 2000 منطقة؛ أي في 5٪ من الإجمالي القومي.

ولا ينبغي أن نضخم أهمية انتخابات المناطق، فالمناطق في أسفل مراتب السلم الإداري في بنية الحكومة الصينية، بل إن مساندي الانتخابات يقرون بأن العملية مازالت في المهد. وبرغم ذلك، فإن مثل هذه التجارب الانتخابية - عندما تتم بنجاح - يمكن أن

تعطي قادة المناطق درجة من الشرعية الشعبية؛ فهي تدخل المنافسة وسط الكوادر؛ ومن ثم إلى درجة ما وسط الحزب، والأعضاء غير الحزبيين لم يكونوا موجودين قط من قبل. وتقول التوقعات: إن المنافسة لو كانت تحت السيطرة لظهر أنها سوف ترفع جودة الحكم. ويرى بعض الباحثين الصينيين أنه من الجدير بالملاحظة أن بعض قادة المناطق يقومون بأعمالهم بقدر أكبر من الثقة؛ لأنهم يعرفون أنهم يتمتعون بتفويض شعبي؛ ومن ثم فهم على استعداد لتحدي أمناء الحزب المحليين. وهذا يمكن أن يسبب صداعاً للحزب الشيوعي الصيني كما أشار أحد الباحثين في الحكومة المركزية، ولكنه ربما يكون أيضاً، البذرة الأولى لثقافة الضوابط والتوازنات.

وتراقب السلطات في بكين هي نفسها التجارب عن كثب. وكصدى للديناميكية التي بدأت إصلاحات السوق في ثمانينيات القرن العشرين، يشجع المركز الآن تجارب الحكم في المستوى المحلي، برغم أن ذلك يتم ضمن حدود؛ فلقد أخبرني مسؤول كبير في المدرسة المركزية للحزب مثلاً، أنه في محافظة جيانجسو Jiangsu المزدهرة، يوجد برنامج إرشادي لكي تجري كل المناطق انتخابات تنافسية قريباً. وقال: بما أن المناطق المختلفة تجرب أشياء مختلفة، فإن المدرسة المركزية للحزب سوف تدرس النتائج.

إن التجارب الانتخابية في مستوى المقاطعة – وهي أعلى إدارياً بمرتبة من المنطقة – قد جذبت الاهتمام، ومنذ عام 2000، أجرت 11 مقاطعة في هيوبي وجيانجسو انتخابات تقوم على "التوصية والاختيار المفتوحين" لمنصب نائب رئيس المقاطعة، وهذا العدد يمثل أقل من نصف المقاطعات والمدن على مستوى الريف في كل البلاد. ولكن أي إصلاح في عملية اختيار القيادة في المقاطعات، التي يبلغ عدد سكانها 450,000 في المتوسط، سوف يكون خبراً مهماً.

وقد أجريت التجارب أيضاً، في المناطق الحضرية؛ ففي عام 2003، تقدم 12 مواطناً لا ينتمون إلى جهة محددة؛ بوصفهم منافسين مستقلين على المؤتمرات الشعبية في مدينة شنزهن Shenzhen، وفاز اثنان منهم بمقعدين. وقد خاضت حفنة من المنافسين المستقلين أيضاً، انتخابات المؤتمرات الشعبية في مقاطعة هايديان Haidian في بكين، وهي مقر أرفع

الجامعات الصينية مكانة. وقد أخفق كل المرشحين المستقلين للمؤتمرات الشعبية في الانتخابات تقريباً، وبرغم ذلك، فإن عدد مثل هؤلاء المرشحين آخذ في الانفجار من أقل من 100 مرشح في كل الدولة عام 2003، إلى أكثر من 40,000 في 2006–2007، وفقاً لما يقول لي فان Li Fan، وهو مسؤول حكومي سابق أصبح الآن من كبار أنصار إصلاح الانتخابات. ويتنبأ لي فان أن عدد المرشحين المستقلين سوف يصل إلى مئات الآلاف في 2011–2012، ويعتقد أن المطالبة الشعبية بالمشاركة السياسية سوف تواصل النمو مع تنوع المجتمع الصيني وانفتاحه.

وفي السنوات الأخيرة، بذل قادة الصين أيضاً، جهداً للتوسع في الاختيار التنافسي داخل الحزب الشيوعي الصيني، ويعتقد بعض الخبراء أن تطور "الديمقراطية داخل الحزب" أكثر أهمية للإصلاح السياسي الطويل المدى في الصين من التجارب في الحكم المحلي، وهم يعدون الحزب الشيوعي الصيني الذي يقبل المناظرة المفتوحة، وانتخاب القيادة الداخلية، واتخاذ القرار بالاقتراع، متطلباً ضرورياً للديمقراطية في البلاد كافة. ويدعو الرئيس هيو جينتاو ورئيس الوزراء ون جيابو بشكل دوري إلى المزيد من المناقشة، والاستشارة، واتخاذ القرار بواسطة الجماعة داخل الحزب الشيوعي الصيني. لقد كانت الديمقراطية الداخلية في الحزب النقطة المركزية في كلمة هيو الرئيسية في المؤتمر السابع عشر للحزب خريف عام 2007، وفي وقت ليس بعيداً عن الاجتماع نشر لي يوانشاو Li Yuanchao الذي عين حديثاً رئيساً للجنة الحزب التنظيمية، مقالة من 7000 حرف في صحيفة بيبولز دايلي *People's Daily*، توسع فيها بنداء هيو جينتاو إلى مزيد من الإصلاح في الحزب. أما حقيقة أن هيو نفسه لا يملك السلطة الشخصية لماو، أو دينج، أو خليفته جيانج زيمن Jiang Zwmin، بل يعتمد على الإجماع وسط الأعضاء التسعة للجنة الدائمة للمكتب السياسي فتعد هي نفسها تقدماً في الانعتاق من فرط مركزية السلطة في المستوى القومي.

وتظهر إحدى الطرائق التي بدأ الحزب الشيوعي الصيني في إدخال الديمقراطية الداخلية وفقها في تقديم مرشحين متعددين للمناصب، ولقد تم رفض 15٪، من

المرشحين إلى المؤتمر السابع عشر للحزب في الانتخابات الحزبية. وفي دورة الانتخابات القومية في 2006-2007، جاء في تقارير الإعلام الرسمي أن 296 منطقة في 16 محافظة اختارت قادة الحزب المحليين عبر الاقتراع المباشر، لدى أعضاء الحزب كجزء من برنامج إرشادي. وقد قال لي أحد الباحثين الحكوميين: في حفنة من المحليات يتم انتخاب أمناء الحزب في المقاطعات عبر الانتخاب المباشر.

وإذا تمكنت الديمقراطية الداخلية في الحزب، فإن بعض الباحثين يتنبأون بنزعة تتحد فيها الكوادر ذات التفكير المتشابه؛ لكي تكون جماعات مصالح أكثر تميزاً داخل الحزب الشيوعي الصيني. وقد أخبر مسؤول كبير في المدرسة المركزية للحزب وفدنا من معهد بروكينجز، أن "جماعات المصالح" لم تعد من المحرمات داخل الحزب، برغم أن الفصائل "المنظمة" غير مسموح بها، ومع ذلك يتنبأ بعض المحللين أن الحزب الشيوعي الصيني ربما يشبه في يوم من الأيام الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم في اليابان، وهو الذي تتنافس داخله الفصائل الرسمية المنظمة على المناصب السياسية العليا الشاغرة، وتؤيد المواقف السياسية المختلفة.

لقد حض هيو جينتاو في خطاب رئيسي في المدرسة المركزية للحزب في حزيران/ يونيو 2007، القيادة العليا للحزب الشيوعي الصيني؛ لكي «تجعل النظام الديمقراطي الداخلي كاملاً، وتفعّل تماماً قوة الحزب الخلاقة». وبعد ذلك - فيما بدا توضيحاً للديمقراطية الداخلية التي يناصرها هيو - أجري اقتراع غير ملزم بين مئات عدة من كبار القادة الحاضرين لقياس المرشحين الذين يفضلونهم في اللجنة الدائمة القادمة للمكتب السياسي؛ أي تفضيلهم لمن يجب أن يحكم الصين على مدى السنوات الخمس التالية.

ويعتقد بعض المحللين الصينيين أن هيو، في ملاحظاته في المدرسة المركزية للحزب، ربما كان يؤذن بمقاربة سياسية جديدة. وقد قال هيو لجمهوره: «يجب التمسك تمسكاً حازماً بتحرير العقل، وهذا متطلب أساسي للخط الأيديولوجي للحزب، وسلاح سحري لنا في تعاملنا وكل أنواع الأوضاع الجديدة والمشكلات التي تكمن في الطريق

أمامنا، وفي جهودنا المستمرة لخلق مرحلة جديدة في قضيتنا». أما طلبه إلى زملائه كسر قيود التفكير المتصلب، فقد فهم منه أنه يشجعهم على أن يكونوا أكثر براجماتية في تفكيرهم مع تطور الصين سياسياً. وبقدر أكبر من التحديد، كان الاعتقاد أن هيو يوحي إلى مفكري الحزب الكلاسيكيين أن الماوية ليست الطريقة الوحيدة لتعريف "الديمقراطية"، ويشير إلى أعضاء اللجنة المركزية الأكثر ميلاً نحو الإصلاح، بأن النسخ المبسط للنماذج الغربية ليس هو الإجابة بالضرورة.

حكم القانون

من بين ركائز ون جيابو الثلاث – الانتخابات، واستقلالية القضاء، والإشراف – نجد أن استقلال القضاء ربما يكون الأكثر إثارة للانتباه؛ فالمسألة التي تتعلق بكون الحزب الشيوعي الصيني يخدم القانون أو العكس جعلت استقلال القضاء موضوعاً حرجاً في الصين على الدوام.

لقد خطا النظام القضائي الصيني خطوات واسعة طوال العقود الثلاثة الماضية، ولكن ماتزال أمامه رحلة طويلة، وعندما كان النظام القضائي عام 1980، قد بدأ للتو في إعادة بناء نفسه بعد خراب الثورة الثقافية، كانت المحاكم الصينية تقبل في الإجمالي 800,000 قضية. وبحلول عام 2006، قفز هذا الرقم عشرة أضعاف ليعكس تحول مكانة القانون في المجتمع. وقد أجازت الصين ما يربو على 250 قانوناً في السنوات الثلاثين الأخيرة، وهي في منتصف الطريق إلى ابتداع مدونة قانونية قومية من لا شيء.

كان أغلب القضاة وممثلي النيابة الصينيين حتى منتصف ثمانينيات القرن العشرين، من العاملين السابقين في الجيش، ولهم القليل من التعليم الرسمي أياً كان نوعه، فضلاً عن التدريب القانوني. ولم يكن استقلال القضاء من أهداف مثل هذا النظام، بل كان في الواقع شيئاً يحتاط منه. ومن غير المدهش – في ضوء أن الغرض من المحاكم التمسك بخط الحزب – أن القضاة وممثلي النيابة كانوا من ذوي التوجهات الأيديولوجية المفرطة. ولكن منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين قامت الحكومة بتعيين خريجي الجامعات؛ لكي

يصبحوا قضاة وممثلي نيابة. وبحلول تسعينيات القرن العشرين، كانت درجة الماجستير في القانون تعد متطلباً غير مكتوب؛ لكي يصبح المرء قاضياً من الدرجة الأولى.

وبالتوازي وارتفاع جودة مستوى القضاة وممثلي النيابة كان هناك تحدٍ في وضع المحامين في الصين، وقبل أواخر ثمانينيات القرن العشرين، كان كل المحامين يعملون لدى الدولة، ولم تكن الممارسة الخاصة موجودة. وقد ظهرت "مكاتب قانونية تعاونية" أولى، عامي 1988 و1989. ويوجد في الصين اليوم 118,000 محامٍ مرخص لهم بالعمل، يمارسون أعمالهم في 12,000 مكتب للمحاماة (وللمقارنة، يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من ثمانية أضعاف هذا العدد من المحامين لعدد سكان يبلغ ربع عدد سكان الصين). وقد دفع النمو في الممارسة الخاصة نحو المزيد من جعل النظام ككل أكثر مهنية؛ ويرجع ذلك جزئياً إلى أن المحامين يحتاجون إلى كسب القضايا (أو على الأقل الحصول على عقوبات أخف)، لموكليهم حتى تزدهر أعمالهم. وبرغم ذلك مازال ممثلو النيابة يكسبون أكثر من 90٪ من قضاياهم، ولكن مع تحسن جودة مستوى المحامين، وبعد أن أصبحت الحجج أكثر تعقيداً، وجب على ممثلي النيابة – والقضاة – تحسين كفاءاتهم الخاصة. ومازال رؤساء الحزب يتدخلون في العملية القضائية، ومافتئت الحكومة المركزية تتخذ القرارات بشأن القضايا الحساسة سياسياً، ولكن معظم المراقبين يتفقون على أنه مع تزايد تعقد المنازعات، فإن وتيرة هذا التدخل ودرجته آخذتان في الانخفاض.

لقد تبنت الصين عدداً من القوانين التي ترمي إلى حماية المواطنين من أخطاء الحكومة؛ فقانون موظفي الخدمة العامة لعام 2005، يضع معياراً عالياً لسلوك المسؤولين، أما قانون تعويضات الدولة لعام 1994، فقد رمى إلى إصلاح وجوه إخفاق الحكومة. وربما كان الشيء الأكثر أهمية أن قانون التقاضي الإداري الذي تم تبنيه عام 1989، يمكن المواطنين من مقاضاة الدولة، وقد رفع نحو 13,000 قضية في السنة الأولى للقانون، واليوم يرفع أكثر من 150,000 قضية سنوياً ضد الحكومة، وقد أشادت وسائل الإعلام بالكثير من القضايا الناجحة.

ولكن برغم ذلك، يعترف المسؤولون الصينيون أن العملية القضائية ماتزال تعج بالمشكلات، ومن أخطر العوائق أمام الأحكام غير المنحازة ما نجده ممثلاً بشبكة العلاقات الشخصية التي تعرف باسم جوانشي guanxi - الروابط التي أقيمت طوال سنين عن طريق تبادل الخدمات والمساعدات - التي يقوم عليها الكثير من القرارات في الصين. هذه الروابط يمكن أن تكون مقيدة على نحو خاص، بالنسبة إلى قرارات النيابة والمحاكم. ويتحدث القضاة في الصين على نحو دوري لطرفي القضية بشكل خصوصي، ويخلقون أوضاعاً يستطيع فيها الجوانشي والفساد بسهولة تلويث العملية، وقد اقترح بعض الخبراء زيادة رواتب القضاة واتخاذ خطوات أخرى لخلق نخبة قضائية متميزة حول مسؤولي الحكومة؛ حتى يتسنى التعامل وهذا الضعف المستوطن.

لم يعد التحدي الرئيسي أمام الصين الافتقار إلى مدونة قانونية شاملة، ولكن الهوة كامنة بين ما في الكتب وما بين تنفيذه، ولاسيما في المستوى المحلي، وفي القضايا الحساسة سياسياً. إن الحقوق التي كفلها قانون الإجراءات الجنائية لعام 1996 - وهو الذي يعد معلماً؛ مثل حق الحصول على الاستشارة القانونية والاطلاع على الأدلة المبرئة - غالباً ما يتم الحرمان منها، أو تجاهلها ببساطة. هناك مجموعة صغيرة ولكنها متنامية من المحامين الخصوصيين - يشار إليهم أحياناً باسم "المدافعين عن الحقوق" - تتولى القضايا الحساسة، والادعاءات النيابية غير العادلة، جزئياً لتسليط الضوء على الأمثلة التي ينتهك فيها النظام القضائي نفسه القانون. وبرغم أنهم نادراً ما يكسبون، وقد يتعرضون أحياناً للتحرش أو السجن، فإن هؤلاء المحامين الناشطين يعتقدون أن الإصرار على توضيح التناقض بين الهدف الرسمي من النظام القضائي العادل والواقع على الأرض، يمكن أن يضيق الفجوة بمرور الزمن.

أما العائق الآخر فنجده ممثلاً بالسطوة التي مازال المسؤولون يمارسونها على المحاكم. إن اللجان المحلية للحزب الشيوعي الصيني تشارك بشكل تام في تعيين القضاة وممثلي النيابة، وللحكومات المحلية حرية القرار إزاء ما يتعلق بالرواتب والميزانيات عبر النظام القضائي، وهناك بعض وجوه التشابه مع النظام المصرفي الصيني قبل عقد من الزمان، عندما أفرز نفوذ المسؤولين المحليين على فروع المصارف مجموعة كبيرة مما يدعى قروض

السلفيات. وأجبر الانفجار في الديون المتعسرة بكين في عاقبة الأمر أن تنفق 60 مليار دولار أمريكي من خزائن الحكومة المركزية لكي تكفل المصارف، وبعد ذلك دفع رئيس الوزراء زهو رونجي Zhu Rongji، عملية إعادة التنظيم والنقل للسلطة المالية على العاملين وقرارات القروض إلى المكاتب الرئيسية للمصارف. وربما يهيئ الإصلاح المصرفي نموذجاً واعداً لإعادة الهيكلة التي يحتاج إليها النظام القضائي.

ووفقاً لتعديل الدستور عام 1999، فإن الصين تعد الآن رسمياً "دولة يحكمها القانون". ولكن الحزب الشيوعي الصيني لا الحكومة يمسك بالسلطة في عاقبة الأمر، وتؤكد الآن أعداد متزايدة من الباحثين أن البلاد تحتاج - بناء على ذلك - إلى حزب وأعضاء في الحزب يفهمون من دون لبس أنهم ليسوا فوق القانون. لقد ألقى أحد مناصري هذا الرأي - وهو البروفيسور زهيو زيوان Zhuo Zeyuan - عام 2007، خطاباً أمام أعضاء المكتب السياسي استمر مدة ساعتين، وقد أخبرني في وقت لاحق أحد قادة المدرسة المركزية للحزب أن العلاقة الملائمة بين الحزب الحاكم والدستور لا لبس فيها: ينبغي أن يحكم الحزب الشيوعي الصيني بالقانون. وكما هو الشأن في حال الكثير من المسائل في الصين، فإن العوائق هي الثغرة بين النظرية والممارسة.

إن الحزب الشيوعي الصيني يحافظ بحزم على الوسائل التي تسيطر على المحاكم، وتتلاعب بها عند الضرورة، ويعمل الحزب علاوة على ذلك، بواسطة نظام منفصل وموازٍ للتعامل وأعضاء الحزب الذين يخطئون، على القيام بإجراءات تشمل الاعتقال والاستجواب، وتكون في بعض الأحيان أكثر قسوة من النظام القضائي النظامي. ومؤخراً كانت هناك دلالات على أن الحزب ربما يكون قد بدأ يرى الحاجة إلى المزيد من العمليات القانونية في ممارساته. وقد أشار البروفيسور جيروم كوهن Jerome Cohen، من كلية القانون بجامعة نيويورك، وأحد أبرز الخبراء الغربيين في النظام القانوني الصيني، إلى أن التنظيمات الحزبية المحلية في 20 محافظة - على الأقل - قد أسست نظاماً تأديبياً لأعضاء الحزب، يشمل ضمانات؛ مثل: التنبيه إلى ارتكاب خطأ مزعوم، وفرصة الدفاع عن النفس ضد التهم (بما في ذلك حق استدعاء شهود لدعمه)، وبيان أسباب القرار النهائي، وفرصة

الاستئناف. وبعض هذه الحقوق كان في ميثاق الحزب الشيوعي الصيني فترة طويلة، ولكن هذه الحقوق لم تنفذ بصورة جدية قط.

يبدو أن القادة الصينيين يدركون أن الصين عام 2008، شديدة التعقيد بحيث لا يمكن أن تحكم تماماً بأوامر من بكين، بل ينبغي أن تحكم بالقوانين عبر نظام قضائي ذي كفاءة ويحظى بثقة الشعب. إن انعدام الإيمان بالمحاكم هو أحد أسباب لجوء الشعب إلى الاحتجاج في الشارع، وتبين الأرقام الرسمية أن عشرات الآلاف من الاحتجاجات العامة تتم كل سنة في الصين؛ إذن فليس من المدهش أن القادة؛ مثل: رئيس الوزراء ون لا يريدون تدخل الحزب والدولة في المسائل القضائية، ولكن ماتزال السلطة تصر على السيطرة على القضايا الحساسة والنظام القضائي في المستوى الأكبر. ويُلَخَّص السؤال في: هل يمكن الحزب الشيوعي أن ينجح في بناء نظام قضائي نزيه ومستقل أو لا، بينما يحافظ على السيطرة في القمة؟

الإشراف

إن النظام الصيني لا يفتقر إلى المؤسسات التي ترمي إلى المحافظة على أمانة المسؤولين، وأقدم هذه المؤسسات هي المؤسسة التقليدية للعرائض، ويرجع تاريخها إلى العصر الإمبراطوري، وهي تسمح للناس بأن يرفعوا مظالمهم مباشرة إلى السلطات العليا، ولكل وزارة في بكين مكتب لمعالجة مثل هذه الشكاوى. ولكن العريضة تعد ملاذاً أخيراً، ويتم حل قلة من القضايا بطريقة مرضية، والعملية عصية، وتعتمد على حسن نية المسؤولين المجهولين الذين يقوّمون الاستئنافات.

وتتولى مؤسسة إشرافية أخرى – وهي المفوضية المركزية للحزب الشيوعي الصيني للتفتيش التأديبي، ويعمل فيها ثمانية نواب و120 من كبار الأعضاء – مكافحة الفساد وغيره من سوء سلوك أعضاء الحزب. ونظيرات هذه المؤسسة من الجانب الحكومي، هي: وزارة الإشراف، ومكتب مكافحة الفساد في الوكالة الشعبية العليا التي تضطلع بمسؤولية مقاضاة المسؤولين الحكوميين المخطئين. أما أخيراً فإن إحدى وظائف وكالة شينخوا

الرسمية للأنباء هي جمع المعلومات عن الفساد عبر الدولة، وإعداد تقارير داخلية للقيادة المركزية.

وبرغم هذه الآليات المتعددة، فإن مشكلة الفساد الرسمي مازالت خطيرة، ويشير القادة إلى الفساد الأخلاقي؛ بوصفه أحد التحديات الرئيسية أمام الحزب، وبما أن الاقتصاد قد تصاعد طوال أكثر من عقدين، فكذلك تصاعدت فرص الابتزاز. أما القضايا ذات الأهمية العالية؛ مثل: قضية زهنج زياويو Zheng Xiaoyu، الرئيس السابق لإدارة الأغذية والأدوية الحكومية الذي أعدم في تموز/ يوليو 2007؛ لتلقيه رشى من شركات الأدوية، فتغذي التصور بشأن التعفن المستوطن. ووفقاً للحزب الشيوعي الصيني، فقد تم اتخاذ إجراءات تأديبية بحق 97,000 مسؤول عام 2006، وكان 80٪ منهم مذنبين إزاء ما يتعلق: بالتقصير في الواجبات، وقبول الرشى، أو انتهاك اللوائح المالية. وقد قال لي أحد الباحثين الحكوميين: إن "نظام [الإشراف] الرسمي" قد أخفق إجمالاً، وفي مستوى أدنى فإن خللاً أساسياً في نظام الإشراف يعكس خلل المحاكم؛ فرؤساء لجان التفتيش التأديبي يعينهم القضاة المحليون، وهم يميلون بشكل يمكن التنبؤ به، إلى اختيار: الأقارب، والأصدقاء، والتلاميذ، والزملاء. وقد تم عام 2006 فقط، تطبيق حكم يقتضي أن تعين الحكومة المركزية الرؤساء على المستوى الإقليمي.

ويواجه الرئيس هيو جينتاو ورئيس الوزراء ون جيابو مأزقاً أساسياً؛ فهما يعرفان أن اجتثاث الفساد – وهو الشيء الذي يجعل المواطنين يسخرون من إحدى قواعد الحزب – يجب أن يكون الأولوية العليا لحكمهما. ولكن ينبغي أن يعملا، بينما يحافظان في الوقت نفسه على ولاء المسؤولين المحليين الذين يحكم الحزب الشيوعي الصيني عبرهم البلاد. ولتعزيز آليات الإشراف الرسمية، فإن الحكومة تلتفت بشكل متزايد إلى القنوات البديلة؛ ففي بكين يستخدم بعض المقاطعات استطلاعات الرأي العام لقياس الرضا عن المكاتب الحكومية الفردية، وقد أبقت لجنة التخطيط الحضري في بكين على شركة استشارية؛ لكي تساعدها في أن تضع في الحسبان بشكل أفضل استطلاعات الرأي العام في تقويم مشروعات إعادة التنمية.

النزعة الواعدة الثانية نجدها ممثلة بالنزعة التجارية السريعة للصحافة الصينية؛ فالحكومة مازالت تمارس السيطرة الواسعة على الإعلام عبر ملكيتها منافذ البيع والرقابة، والخطوط الحمر التي لا يستطيع الصحفيون تجاوزها مازالت قائمة. ولكن التغيرات آخذة في الحدوث. ومع بحث الإصدارات الصينية عن القراء والمعلنين، فإنها تسعى وراء القصص التي يرغب الناس في قراءتها، لقد اكتشف الناشرون - مثل نظرائهم في الغرب - أن صحافة التحقيقات تجارة رائجة، وفي إحدى الحالات التي تمت مناقشتها بصورة واسعة، كتب مراسل مخضرم في صحيفة تشاينا إكونوميك تايمز *China Economic Times* رواية مفصلة عام 2002، عن نظام ترخيص سيارات الأجرة في بكين. أما بالنسبة إلى التواطؤ المزعوم بين ملاك الشركات وهيئة الإشراف الحكومية، فقد كان السائقون يجبرون على العمل ساعات طويلة بشكل بشع لقاء أجور زهيدة. لقد باعت الصحيفة طبعتها فوراً تقريباً، وقد رد مكتب الدعاية المركزي بمنع الإصدارات الأخرى من الكتابة عن القصة، كما أمر مكتب النقل في المدينة السائقين عدم قراءة المقالة. وقد تلقى بعض السائقين ممن أوردت المقالة أشياء على ألسنتهم رسائل تهدد بالقتل، وتم استخدام حراس شخصيين لحماية الكاتب مدة ثلاثة أشهر. وبرغم ذلك، فقد ارتفعت أصوات الجمهور مع انتشار الخبر عبر الإنترنت. وبعد ثمانية أيام من نشر القصة، أصدر ون جيابو الذي كان في ذلك الوقت نائباً لرئيس مجلس الوزراء بياناً رسمياً يدعم فيه سائقي التاكسي، ووجه بإعداد تقرير عن الوضع، لرئيس الوزراء حينذاك زهو رونجي.

لقد كانت إحدى التجارب التي أسرت انتباه الكثير من الصينيين ممثلة بقرار الحكومة في السماح للصحفيين الأجانب بالسفر عبر الصين، والكتابة بحرية (باستثناء منطقة التبت)، ابتداء من كانون الثاني/ يناير 2007، وعبر فترة الألعاب الأولمبية لعام 2008. أما محرر صحيفة صينية فقال: «من الواضح أن هذا اختبار لمعرفة الكيفية التي تستخدم بها الصحافة الغربية حريتها الخاصة، وما لم يحدث شيء بالغ السوء، فمن الصعب معرفة الكيفية التي تستطيع بها الحكومة إعادة فرض النظام القديم بعد انتهاء الألعاب الأولمبية». وليس من المدهش أنه كان هناك الكثير من المشكلات التي رافقت هذه البداية؛ ففي تموز/ يوليو 2007، تم اعتقال الكثير من الصحفيين الأجانب الذين كانوا يغطون مظاهرة

مضادة للحكومة، نظمتها جماعة دولية لحقوق الإنسان ساعات عدة. ومازال المراسلون الأجانب في بكين يكتبون تقارير عن أنه قد تم – إجمالاً – تخفيف القيود على حركتهم ونشاطاتهم بدرجة ملحوظة منذ إعلان السياسة الجديدة.

وفي سنوات عدة ماضية بدأت شبكة الإنترنت والهواتف الخلوية تتحدى الإعلام التقليدي بأن تصبح قنوات للتعبير عن غضب المواطنين، وفي بعض الأحيان كانت الحكومة تجبر على القيام بعمل؛ وأحد الأمثلة التي ذاع صيتها كان الحادثة التي شهدتها مدينة شونجكينج Chongqing الكبيرة والمطردة النمو في أواسط الصين، وطوال ثلاث سنوات رفض زوجان من الطبقة الوسطى بإصرار بيع منزلهما لمستثمر في مجال تطوير العقارات كان يخطط، بتصريح من المجلس البلدي الحكومي، لهدم المنطقة برمتها وتحويلها إلى منطقة تجارية. لقد حاول المستثمر أن يخيف الزوجين بحفر أخدود بعمق ثلاثة طوابق حول منزلهما، ولكن هذا التكتيك ارتد مفعوله بشكل دراماتيكي، لقد نشرت صور وضع منزلهما البالغ الخطورة في الإنترنت؛ فأوقد هذا نيران الغضب وسط الصينيين عبر البلاد. وفي خلال أسابيع نشرت عشرات الآلاف من الرسائل التي هاجمت حكومة شونجكينج بعنف؛ لسماحها بحدوث شيء مثل هذا. وقد أقام المراسلون مخيماً في الموقع، كما تبنت الصحف الرسمية أيضاً قضية الزوجين. وفي النهاية، وافق الزوجان على منزل جديد وتعويض يفوق 110,000 دولار أمريكي. وقد نشرت صحيفة بيجين نيوز *Beijing News*، تعليقاً لاقى رواجاً واسعاً ما كان من الممكن تصوره في صحيفة صينية قبل عقد: «هذا شيء ملهم للجمهور الصيني في عصر الحقوق المدنية الناشئ... لقد كانت تغطية الإعلام لهذه الحادثة عقلانية وبناءة. وهذا شيء مشجع بالنسبة إلى المواطنين في المستقبل، إزاء ما يتعلق بالدفاع عن حقوقهم وفقاً للقانون».

وفي مثال آخر للزواج بين التقنية الحديثة والعمل الجماهيري، أطلق سكان مدينة زيامين Xiamen الساحلية الجنوبية في أيار/ مايو 2007، حملة لإجبار حكومة المدينة على وقف تشييد مصنع كيماوي كبير في أطراف المدينة. وكان سلاحهم الهاتف النقال؛ ففي خلال أيام تم إرسال مئات الآلاف من الرسائل النصية القصيرة sms المعارضة للمصنع، وانتشرت هذه الرسائل مثل الفيروس عبر البلاد، وفجأة أعلنت سلطات زيامين، التي كانت قد

تجاهلت المعارضة الشعبية للمصنع في السابق، أن البناء سوف يعلق؛ حتى تكتمل دراسة عن التأثير البيئي، وقد استخدم المواطنون – نتيجة عدم رضائهم عن هذا الإجراء الوسطي – مرة أخرى شبكة الرسائل النصية القصيرة؛ لتنظيم مسيرة قوامها 7000 شخص يطالبون بالوقف الدائم للبناء. وعلى الرغم من أن الصحف الحزبية المحلية شنت هجوماً قوياً على الاحتجاج؛ لأنه غير قانوني، فقد سمح للمسيرة بالمضي من دون أن تقع حوادث، وكانت هذه المسيرة واحدة من المظاهرات السلمية الكبرى في الصين في السنوات الأخيرة.

الديمقراطية في الصين

إن التقدم الأخير في الانتخابات، واستقلالية القضاء، والإشراف، جزء من تحول المجتمع الصيني والتوسع في الحريات الشخصية التي لازمت ثلاثة عقود من الإصلاح الاقتصادي والتنمية الشديدة السرعة، ومازال الحكومة تتدخل في الكثير من المجالات، ولكن أقل بقدر كبير من تدخلها في السابق.

ففي السنوات العشرين الماضية، هاجرت ملايين عدة من الصينيين من الريف إلى المدينة؛ وكانت هذه موجة كبرى من التمدين السريع في التاريخ. وحتى ما قبل عقد من الآن، كانت الحكومة تفرض ضوابط صارمة على الهجرة الداخلية. أما اليوم، فيشير المسؤولون إلى 300 مليون مزارع إضافي من المتوقع أن ينتقلوا إلى المدن، على مدى العقدين التاليين؛ من حيث هم قوة إيجابية سوف تساعد على تخفيف الفجوة في الدخل بين الحضر والريف في الصين. وقد خصصت الدولة ذات مرة، وظيفة ومسكناً لكل واحد من ساكني المدن. والآن يتمتع الصيني الحضري بالسفر وراء البحار للدراسة أو العمل أو الترفيه، أما قبل عشر سنوات فكان المواطن الصيني يحتاج إلى تصريح من المشرف عليه، وسكرتير الحزب في الوحدة التي يعمل بها، والشرطة المحلية؛ لكي يتقدم بطلب جواز سفر، وكانت هذه العملية تستغرق أحياناً ستة أشهر بافتراض أن الجواز تتم الموافقة عليه أصلاً. واليومَ تستغرق الإجراءات برمتها أقل من أسبوع، والموافقة عليه تكاد تكون قريبة من حيث آليتها من تلك الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية. وقبل أقل من عقدين، كان كل الأجانب في بكين مرغمين على العيش في أماكن مخصصة؛

مثل: الفنادق أو المجمعات التي تحرسها الشرطة العسكرية، أما اليوم فيعيش الأجانب والصينيون جنباً إلى جنب. وعندما يسأل الصينيون عن دمقرطة مجتمعهم، فمن المرجح أن يذكروا هذا النوع من التغيرات؛ مثل: الانتخابات والإصلاح القضائي، وربما يخلطون بين مفهوم الحرية ومفهوم الديمقراطية، ولكن سيكون من الخطأ أن يعد التوسع في حرياتهم الشخصية شيئاً لا أهمية له.

لقد عجب مسؤول كبير في الحزب الشيوعي تربطني به صلة شخصية فقال في مجلس خاص: إنه قبل عشر سنوات كان من المستحيل لشخص في وضعه أن يدخل في مناقشة مفتوحة عن الديمقراطية مع أمريكي، وقال: أما اليوم فلم تعد المناظرة في الصين تدور حول الحصول على الديمقراطية، ولكن حول متى؟ وكيف؟ وقال: إن أحد الأشياء التي يجب أن يفعلها الحزب فوراً إصلاح المؤتمر الشعبي القومي لئلا يصبح "ثكنة تقاعد" لمسؤولي الحزب السابقين، يجب أن يمتلئ المؤتمر الشعبي القومي بالمهنيين الأكفاء، وأن يصبح في عاقبة الأمر هيئة تشريعية حقيقية، كما أكد أنه ينبغي أيضاً، أن تنفذ الحكومة الانتخابات المباشرة حتى المستوى الإقليمي، لا الانتخابات ذات الطابع الغربي المتعددة الأحزاب، ولكن منافسة تتضمن على الأقل اختياراً حقيقياً للمرشحين.

لقد أخبرني رئيس إحدى كبرى الشركات الصينية – وهو أيضاً عضو مناوب في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني – أن الإدارة المثلى للشركات التي تظهر في قوائم الأسواق المالية وراء البحار (ومن ثم فهي تتمسك بالقواعد الدولية)، مثال آخر على التوسع في "العادات الديمقراطية" في الصين. وعلى الرغم من أن إدارة الشركات ماتزال عملية قيد التقدم، فإن هذا الرئيس قال: إن الميل العام وسط الشركات التي تملكها الدولة، وخاصة تلك التي تظهر في القوائم الخارجية، يتجه نحو المزيد من الشفافية، ونحو مجالس إدارة أقوى وأكثر استقلالية، وأن تكون الإدارة بواسطة قواعد متفق عليها بشكل متبادل. ومن المرجح – بمرور الزمن – أن يُغرس المزيد من أنماط التفكير الديمقراطي وسط نخب الأعمال التجارية الصينية، وكذلك وسط كبار المسؤولين الحكوميين الأعضاء في مجالس إدارات الشركات التي تملكها الحكومة.

وطوال القرن الأخير، لم يفكر أحد بقدر أكبر في وعود الديمقراطية في بلاده، أو تخوفه من وهمها أكثر من الصينيين أنفسهم. ومرة إثر أخرى تمت مشاهدة الدافع الديمقراطي يرتفع ويهوي أو يسحق في المهد. لقد أخمدت الإمبراطورة الأرملة شكسي Cixi "أيام الإصلاح المائة"، عام 1898، وهي التي جاءت بمبادرة من مستشاري الإمبراطور جوانج شو Guangxu، أما التفاؤل الذي أحاط بتنصيب صن Sun رئيساً انتقالياً للجمهورية الصينية أول كانون الثاني/ يناير 1912، فسرعان ما أطفأه الحاكم العسكري يوان شيكاي Yuan Shikai الذي حاول أن يتوج نفسه أول إمبراطور لأسرة جديدة عام 1915. لقد اقترنت التقدمية في كل من الحزبين: الوطني والشيوعي بأشكال ديمقراطية من الحكم في ثلاثينيات القرن العشرين قبل بدء الحروب ضد اليابان، ثم ضد بعضهما بعضاً. لقد افتتح تأسيس الجمهورية الشعبية عام 1949، عصراً جديداً من: تقرير المصير، والازدهار، والديمقراطية. ولكن سحقت الآمال تحت أقدام حملات ماو التي لا تهادن، والتي وصلت الذروة في الثورة الثقافية. وقبل مأساة ميدان تيانامين عام 1989، كانت ثمانينيات القرن العشرين فترة قلق سياسي مكثف، عندما كانت المناظرة حول الديمقراطية تتم داخل: الحكومة، والمؤسسات البحثية، والجامعات، وصالونات المثقفين.

ومقارنة إلى المناظرات في تلك الفترات، فإن الطريقة التي يتحدث بها قادة الصين عن الديمقراطية اليوم ربما تبدو حذرة، ويؤكد النقاد أن هذا يعكس افتقار الحكومة إلى الالتزام الحقيقي بالإصلاح السياسي. ويعتقد المتفائلون أن التدريجية سوف تجعل التحرر أو "اللبرلة" الراهنة تدوم أطول من التجارب النشيطة الماضية التي أخفقت في عاقبة الأمر. وقد أصر أحد رجال الدولة الصينيين من المتقدمين في السن – وهو الذي كان يعرف على المستوى الشخصي كل كبار القادة الصينيين منذ ماو – على أن الديمقراطية كانت دائماً "الطموح المشترك" للشعب الصيني، وقد أكد أن الشعب مصمم على أن يحصل عليها بالطريقة الصحيحة، ولكن أفراده يحتاجون إلى الصبر من جانب الغرب. لقد قال لي: «رجاء اتركوا الصينيين ليجربوا، دعونا نستكشف».

وتظل النهاية التي سيقود إليها هذا الاستكشاف سؤالاً مفتوحاً؛ فهناك مدى من الآراء وسط الصينيين عن طول الفترة الزمنية التي سيتطلبها نمو جذور الديمقراطية،

ولكن يوجد أيضاً، بعض الاتفاق، وقد عبر أحد المسؤولين عن هذه المسألة بالطريقة الآتية: «لا أحد يستطيع التنبؤ بخمس سنوات، بعض الناس يفكر في فترة من عشر سنوات إلى خمس عشرة، وبعضهم الآخر يقول: إنها من 30 إلى 35. ولا أحد يقول 60 سنة». ويتنبأ آخرون أن العملية سوف تستغرق – على الأقل – جيلين إضافيين من التغيرات في قيادة الحزب الشيوعي الصيني، وهذا السيناريو يضع مقدم الديمقراطية في عام 2022.

في عام 2004، أجري مسح وسط نحو 700 من المسؤولين المحليين، ممن حضروا برنامج تدريب إقليمياً، وقال أكثر من 60٪، من المسؤولين الذين استطلعت آراؤهم: إنهم غير راضين عن حالة الديمقراطية في البلاد وقتذاك، وقال 63٪: إن الإصلاح السياسي في الصين كان بطيئاً جداً، كما قال 59٪ منهم أيضاً: إن التنمية الاقتصادية ينبغي أن تعطى الأسبقية على الديمقراطية. وعلى نحو معبر، دعم 67٪ من الكوادر الانتخابات الشعبية لقادة القرى، ودعم 41٪ انتخابات قادة البلاد مقارنة إلى 13٪ فقط مع انتخابات محافظي الأقاليم، و9٪ فقط مع انتخاب رئيس الصين.

ويحب بعض الصينيين الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية استغرقت قرنين لكي تحقق حق التصويت الشامل؛ ففي الكثير من انتخابات الرئاسة الأمريكية الأولى، قصر معظم الولايات التصويت عل الذكور البيض وملاك الأراضي، ولم يكن هؤلاء يشكلون أكثر من 10٪ من سكان الولايات المتحدة الراشدين وقتذاك، وكان على النساء أن ينتظرن حتى القرن العشرين، والسود حتى ستينيات القرن العشرين ليشاركوا، وقد قال محرر صحيفة تصدر في بكين مازحاً: «هذه قضية ربما نكون نحن الصينيين فيها أقل صبراً منكم أيها الأمريكيون».

وفي ربيع 2007، سببت مقالة تحت العنوان المثير "الديمقراطية شيء جيد"، إثارة قليلة في الصين، وقد كتب المقالة التي نشرت في دورية وثيقة الصلة بالحزب الشيوعي الصيني يو كيبنج Yu Keping رئيس مؤسسة بحثية مسؤولة مباشرة أمام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، وعلى الرغم من أنه يرى عوائق الديمقراطية (حيث "تتيح فرصاً لمعسولي

الكلام من المختلسين السياسيين لتضليل الشعب")، فقد كان يو صريحاً ومحدداً في تصديقها: «من بين كل النظم السياسية التي ابتدعت ونفذت، نجد في الديمقراطية أقل عدد من وجوه الخلل؛ بمعنى - وأنا أتحدث نسبياً - أن الديمقراطية أفضل نظام سياسي للجنس البشري».

لم يتنبأ يو بطريق سهلة إلى الديمقراطية في الصين، وقد أشار إلى أنه «تحت شروط الحكم الديمقراطي يجب أن يتم انتخاب المسؤولين، ويجب أن يحصلوا على تأييد ودعم من أغلبية الشعب، وأن سلطاتهم سوف يقلصها المواطنون. إنهم لا يستطيعون أن يفعلوا ما يريدون، بل ينبغي لهم أن يجلسوا قبالة الناس ويتفاوضوا وإياهم. هاتان النقطتان وحدهما جعلتا الكثير من الناس يمقتونها سلفاً؛ ولذلك، فإن السياسات الديمقراطية لن تعمل وحدها، وهي تتطلب الشعب نفسه والمسؤولين الحكوميين الذين يمثلون مصالح الشعب؛ لكي يتم تشجيعها وتنفيذها».

من الواضح أن بعض الناس في قلب النظام الصيني يفكرون بشكل فاعل في هذه الأسئلة الأساسية. والقضية تتلخص في احتمال كون هذه الأفكار سوف تترجم إلى ممارسة أو لا، وكيفية ذلك. يجب أن تكمل الصين الآن الانتقال الذي بدأ في السنوات الأخيرة، من نظام يعتمد على سلطة، وأحكام شخصية واحدة، أو قلة من الشخصيات المهيمنة إلى حكومة تديرها قواعد تجد قبولاً عاماً وملزمة. إن "مأسسة" السلطة يتقاسمها جميع الدول التي حققت بنجاح الانتقال إلى الديمقراطية. إن تجارب الصين المستمرة في الانتخابات المحلية، وإصلاح النظام القضائي، وتعزيز الإشراف، أمور كانت كلها جزءاً من التحول إلى نظام يقوم على القانون بقدر أكبر؛ وهكذا هي الحال مع الوسائل التي يواصل بها المجتمع الصيني الانفتاح والتنوع؛ ليخلق مجتمعاً مدنياً بشكل متزايد.

وربما تتقدم المأسسة على مدى السنوات القليلة التالية أكثر مما تتقدم به في مجال قد يكون حاسماً في تحديد تطور الصين السياسي: الخلافة السياسية. إن الكيفية التي تدير بها الدولة انتقال السلطة في القمة تبعث إشارة لا تخطئها العين إلى كل المستويات الأدنى منها، وفي هذه النقطة تقدمت الصين سلفاً بعض الشيء. إن اختيار المرء ليكون خليفة ماو كان أكثر وضع محفوف بالخطر يمكن أن يوضع فيه، وكان لدينج هيسياو بينج

مشكلاته الخاصة في تعميد خليفة دائم، وقد ظل أقوى رجل في الصين نحو عقد، بعد أن تخلى عن كل مناصبه الرسمية عام 1989. وكان خلفه جيانج زيمين هو أول من شهد انتقالاً سلمياً للسلطة في تاريخ الصين الحديث، بعد أن تخلى عن مناصبه لهيو. وقد بقي جيانج قوة من وراء الكواليس، ولكن لا يستطيع أحد أن يوحي أنه كان يتمتع بالنفوذ الذي كان يتمتع به دينج.

لقد قال لي أحد كبار القادة: إن قضية الخلافة لم يعد من الممكن إدارتها بفاعلية بالطريقة الطارئة التي سادت في الماضي، لقد تغيرت الصين والعالم كثيراً جداً، وينبغي أن تتم مأسسة عملية اختيار قادة البلاد. وقد وضح أن المشكلة ملخصة في أن ابتداع عملية جديدة مقبولة لما يتم بعد، وحتى يتم ابتداع عملية واحدة فسيكون من غير العملي التخلي عن النظام القديم، أما بالنسبة إلى هذا الأمر، فيعتقد هذا القائد أن التقدم سيكون مشهوداً في الدورة الثالثة من أعمال المؤتمر السابع عشر للحزب عام 2009. وقد مضى بعض أعضاء الحزب إلى اقتراح أن وريث هيو في منصب الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني، يمكن أن يتم اختياره عبر تصويت اللجنة المركزية بكاملها، بعد أن يتقاعد هيو عام 2012. إن الطريقة التي سوف يتم بها اختيار خليفة هيو ستكون مؤشراً لا لبس فيه على المستقبل السياسي للصين، وهو الذي يستشرفه الجيل الراهن من القادة، وهي ستدل على كونهم يؤمنون – كما فعل صن من قبل قرن – أن الديمقراطية يمكن أن تنجز على أفضل وجه الازدهار، والاستقلال، والحرية التي ناضل الشعب الصيني وضحّى من أجلها سنوات كثيرة، أو لا يؤمنون.

"دبلوماسية الديكتاتورية" الجديدة

هل تتخلى الصين عن الدول المارقة؟

ستيفاني كلين - ألبراندت وأندرو سمول*

غالباً ما تُتهم الصين بتقديم الدعم لمجموعة من الحكام المستبدين، ودول ضالعة في نشر الأسلحة النووية، ولأنظمة حكم أَلِفَتْ ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية، وحمايتها من أي ضغوط دولية قد تتعرض لها، وهي بهذا إنما تقلب مسار الإنجازات التي تم تحقيقها في مجال حقوق الإنسان وعلى صعيد تطبيق القيم والمبادئ الإنسانية. بيد أن بكين عكفت منذ عام 2006، دونما ضجيج، على إعادة صوغ سياساتها حيال الدول التي توصف بـ "المارقة". فقد أدانت بقوة الاختبار النووي الذي أجرته كوريا الشمالية في تشرين الأول/ أكتوبر 2006، وشاركت الولايات المتحدة الأمريكية في تزعم عملية صوغ القرار الذي تبنته الأمم المتحدة بإنزال عقوبات شاملة على بيونج يانج، وصوتت خلال العام الفائت إلى جانب فرض العقوبات التي طُبقت على إيران، ثم تشديدها، وساندت نشر قوة مشتركة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور، وشجبت حملة القمع والملاحقة الصارمة التي نفذها النظام في بورما (التي غيرت اسمها العصبة الحاكمة إلى ميانمار عام 1989). وتبدو الصين الآن على استعداد لإعادة ترتيب أسس الحماية الدبلوماسية التي توفرها للدول المارقة هذه، بما يجعل الأخيرة أكثر قبولاً لدى المجتمع الدولي. كما أنها صارت تساند الخطط التي من شأنها إيجاد سبيل إلى إضفاء الشرعية على هذه الدول، بل تسهم في بعض الأحيان في وضعها؛ ومن هذه مثلاً: المحادثات السداسية بشأن كوريا

---

* ستيفاني كلين – ألبراندت، هي زميلة للشؤون الدولية في مجلس العلاقات الخارجية خلال عامي 2006 و2007. أما أندرو سمول، فهو باحث مشارك لدى صندوق مارشال الألماني بالولايات المتحدة الأمريكية.

الشمالية؛ وهذا قلل – من ثم – إلى أدنى حد ممكن فرص تعرضها لأي تدابير أو إجراءات قسرية.

ولنا أن نقول هنا: إن تغير الحسابات التي وضعتها الصين لمصالحها الاقتصادية والسياسية يقف إلى حد ما، وراء هذا التحول في مواقفها؛ فمع تنامي حجم استثماراتها في دول مارقة كهذه طوال العقد المنصرم، وجدت الصين نفسها بحاجة إلى صوغ أساليب أكثر تطوراً لحماية أصولها ومواطنيها خارج البلاد، وهي في هذا الإطار، لم تعد ترى في تقديم الدعم غير المدروس وغير المشروط لأنظمة تفتقر إلى الشرعية، وتبدو هشة أحياناً، الاستراتيجيةَ الأشد فاعلية التي يمكنها انتهاجها. ولعل قوة الدفع الأكثر أهمية في هذا الشأن هي الآمال المتعاظمة التي يعلقها الغرب على الدور الذي تستطيع الصين أن تلعبه على الصعيد العالمي. وأمام أحداث مثل انعقاد المؤتمر السابع عشر للحزب الشيوعي الصيني في تشرين الأول/ أكتوبر 2007، وإقامة الألعاب الأولمبية عام 2008، في بكين، وإجراء الانتخابات الرئاسية في تايوان أواخر العام نفسه، ربما كان المسؤولون الصينيون سيفضلون إيلاء تفادي المتاعب في الداخل – لا بناء ركائز جديدة لسياستهم الخارجية – جلّ اهتمامهم. بيد أن نشوب الأزمتين النوويتين في كوريا الشمالية وإيران، وتصاعد الاحتجاجات الدولية الشديدة على ما آلت إليه الأحداث في دارفور وبورما، قد أجبر هؤلاء على فعل شيء ما؛ ومن هنا لم يعد يشغل بال بكين شيء أكثر من انشغالها بالمحافظة على صورتها أمام العالم. ويبدو أن مخاوف الصين من مواجهة ردات أفعال عنيفة مضادة، فضلاً عن الأضرار التي يمكنها أن تصيب علاقاتها الاستراتيجية والاقتصادية بالولايات المتحدة الأمريكية وأوربا، قد أسهمت هي الأخرى في حث بكين على بذل جهد أكبر؛ كي تثبت أنها قوة قادرة على الوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها.

وعلى الرغم من التباين الكبير في علاقة الصين من دولة مارقة إلى أخرى، فإن الحكومة الصينية شرعت تتعامل وإياها بقدر أكبر من الثبات. وقد يبدو الوقت مبكراً لوصف هذا التطور بعقيدة صينية جديدة لعلاقات البلاد الخارجية، ولكن يمكن أن نقول: إن معالم نهج جديد لسياسة الصين الخارجية باتت تتضح للعيان. وفي سياق هذا التطور، تبرز أيضاً فرصة

مواتية لتعاون أكبر بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية؛ فقد حصل بالفعل أن أمكن النفوذ الذي تستطيع الصين فرضه على أنظمة "مشاكسة"، واستعداد كبار القادة الصينيين لممارسته – كما هو واضح – خلق فرص للتقدم على مسار عدد من قضايا كانت قد بلغت طريقاً مسدودة؛ كالانتشار النووي في إيران، وحملات القمع السياسي في بورما. بل إن الجدل الدائر في بكين قد انتقل الآن من البحث في كيفية حماية مبدأ عدم التدخل إلى الحديث عن الأوضاع التي يمكن التدخل أن يكون مسوغاً فيها.

ومهما يكن من أمر، فإن هناك الكثير من حالات القصور ونقاط الضعف؛ فالصين لما تشهد بعدُ تحولاً جوهرياً على صعيد ما حددته لنفسها من قيم ومبادئ؛ فمصالحها الاقتصادية مابرحت هي الأهم، وهي حتى هذه الساعة لا تشاطر واشنطن رؤيتها لحقوق الإنسان والديمقراطية. وبطبيعة الحال، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لها سجلها هي الأخرى في تقديم الدعم لأنظمة أوتوقراطية صديقة، ولكن هذه الأخيرة لا يساورها أدنى شك حيال أولويات واشنطن وأفضلياتها، أو هشاشة أوضاعها أمام رياح التغيير في إطار حسابات "السياسة الواقعية". أما مع الصين، فقد استطاعت هذه الأنظمة إقامة علاقات لا يشوبها التوتر أو القلق بشأن قضايا من قبيل الديمقراطية، بل إن الصين في الأوقات التي تمارس فيها ضغوطها عليها باتجاه إدخال إصلاحات سياسية واقتصادية (محدودة) – على سبيل المثال – تعرض تجربتها أنموذجاً؛ لتبرهن به أن توفير الإصلاحات والانفتاح الاقتصادي لن يقودا بالضرورة إلى الديمقراطية. وعلى أي حال، فمايزال احترام سيادة الدول هو المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه التحالفات الرئيسية الكثيرة التي تقيمها الصين، والتي تعمل على تمتينها ورعايتها؛ لا بسبب أهميتها من الناحية الاقتصادية فحسب، بل لأنها تشكل أيضاً درعاً واقيةً تحميها من أي تصدع يصيب علاقاتها بالغرب.

وبناءً على هذا، فإن التحدي الذي سيواجه الولايات المتحدة الأمريكية (وحلفاءها)، سيتمثل بتحقيق أقصى قدر من الفائدة من تغير مفهوم الصين لمصالحها، على أن تعي واشنطن في الوقت نفسه أن سياسات الصين الأبعد مدى إزاء الأنظمة الاستبدادية لا تنسجم وسياساتها هي، وربما لا يرجح أحد أن تحتل بكين موقع الشريك الدائم والأمين

للغرب في تعامله وأنظمة الحكم الدكتاتورية، ولكنها أمست جزءاً تتزايد أهميته يوماً بعد آخر، من أي تسوية لقضايا معقدة عصية على الحل، وما أكثرها!

زواج المصلحة

بدأ الحزب الشيوعي الصيني في غضون سنوات قلائل بعد مجيئه إلى السلطة عام 1949، سياسة خارجية تستهدف ترسيخ منهج "التعايش السلمي"؛ تأسيساً على مبادئ خمسة، من بينها: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام سلامة أراضي هذه الدول وسيادتها. ولكن هذه المبادئ الخمسة غالباً ما كان يتم إخضاعها - من حيث الأساس - لاعتبارات الحرب الباردة، وكذلك لتلك التي أملاها بعد ذلك الدعم الذي كان يقدمه ماو تسي تونج لحركات التمرد الثورية إبان عقدي: الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين. وفي الوقت الذي كانت فيه كوريا الشمالية ضمن الدول الدائرة في الفلك الصيني، فإن بكين في حالة بورما كانت قد ساندت حركة التمرد التي قادها الحزب الشيوعي البورمي ضد النظام العسكري الحاكم الذي كان قد استولى على السلطة عام 1962 (وهو الذي يحكم "خليفته" البلاد اليوم). وإذا كان دعم الصين للتنظيمات الثورية في أفريقيا والشرق الأوسط قد وضعها إلى جانب روبرت موجابي في زيمبابوي، فإن المبادئ التي تقدم ذكرها لم تحل دونها ودون مناصرة الشاه ضد حزب توده، القوة الرئيسية في معسكر المعارضة الإيرانية المتحالفة والاتحاد السوفيتي؛ خشية اتساع نفوذ موسكو في منطقة الخليج.

ومع انتهاء عام 1978، أرسى دينج هيسياو بينج أسساً جديدة للسياسات الصينية؛ فبمقتضى سياسة "الإصلاح والانفتاح" التي أطلقها تم إخضاع المفاهيم الثورية ومناهضة الإمبريالية التي ترتكز إليها السياسة الخارجية الصينية لتكون في خدمة عملية التنمية الاقتصادية التي جعلت منها مهمة ذات أولوية قصوى؛ فكان أن علّقت بكين دعمها للحركات الماوية في جميع أنحاء العالم، ولم يعد لتعاملاتها الدبلوماسية أي طابع أيديولوجي. وفي أعقاب أحداث ميدان تيانامين عام 1989، وانهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، بدأ الخوف يساور بكين من ظهور نظام كوني خاضع لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، وبدا أن

علاقاتها بالدول المارقة يومذاك قد ازدادت قوة. ومع ذلك، فإن ما كان يشغل بال صناع السياسة الغربيين حيال تعاملات الصين كان مقصوراً على قضيتي: الانتشار النووي، ومبيعات الأسلحة في المقام الأول. وعلى الجانب الآخر، فإن اهتمام الصين بنمو اقتصادها وبتحسين سمعتها على المستوى الدولي قد منعها من الدخول في مواجهة صريحة ضد الغرب، بل إنها قلما وظفت موقعها في مجلس الأمن لحماية دول منبوذة من الضغوط الدولية، وغالباً ما قبلت بحلول وسطى لقضايا ذات صلة بالانتشار النووي. وخلافاً لما هي عليه الحال اليوم، فإن "صفقات" الدعم الاقتصادي والدعم السياسي، التي اعتادت الصين على تقديمها لم ترتقِ إلى حد منافسة جهود التنمية الغربية. فخلال تسعينيات القرن الماضي، كانت سياسة الصين الخارجية ترتكز – من حيث الأساس – على ما عُرف بـ "استراتيجية النقاط الأربع والعشرين" التي وضعها دينج، ومن أبرزها: المراقبة الهادئة، وتأمين المواقف، ومواكبة الأوضاع بشكل هادئ، وإخفاء القدرات، وانتظار اللحظة المناسبة.

ولكن، منذ أواخر عقد التسعينيات، تغير كل هذا مع النمو الاقتصادي الاستثنائي الذي حققته الصين، ومع تعاظم حاجتها إلى الطاقة والموارد الطبيعية. لقد شرعت الصين تستفيد من علاقات الصداقة الطويلة الأمد التي تربطها بالأنظمة الحاكمة في الدول المنبوذة، ومن تدني مستوى المنافسة التي تواجهها في تلك الدول من الشركات الغربية، (وهي التي تم تقليص نشاطاتها فيها بتأثير من حكومات هذه الشركات، والعقوبات المتعددة الأطراف، والضغوط الداخلية)؛ فأصبحت الصين – من ثم – أحد أكبر المستثمرين في الدول المارقة، والشريك التجاري الأهم لها. وبتحريض من بعض الأنظمة الاستبدادية التي تتطلع لجعل بكين راعية لها، صارت الصين تبعث بشركاتها الحكومية إلى بلدان هذه الأنظمة لتوظيف استثمارات ضخمة فيها، وتيسير هذه التعاقدات عن طريق منحها قروضاً كبيرة ومساعدات عسكرية. ففي عام 1996، ومع انسحاب شركات النفط الغربية من السودان الذي وضع يومذاك في عداد الدول الراعية للإرهاب، سارعت الشركات الصينية إلى شراء ما نسبته 40٪ من أسهم شركة النيل العاملة الكبرى للبترول (وقد عمدت منذ ذلك الحين إلى زيادة حصصها في القطاع النفطي السوداني، وتوظيف استثمارات كبيرة في دارفور، بينما اشترت خلال السنوات الأخيرة ما يصل إلى ثلثي

صادرات البلاد النفطية). وقد اتسع نطاق هذه النشاطات بعد إعلان بكين عام 2001، عن استراتيجيتها الجديدة القائمة على "الانطلاق إلى الخارج"، وهي التي أفضت إلى تعزيز الاستثمارات الصينية في الدول النامية. وفي عام 2004، وافقت إيران - وهي أصلاً أحد كبار مزودي الصين بالنفط الخام - على أن تبيع لشركة صينية ما قيمته 20 مليار دولار من الغاز الطبيعي سنوياً، على مدى 25 عاماً؛ ليشكل هذا الاتفاق آنذاك الصفقة العظمى في العالم لشراء الغاز الطبيعي. وجاء اكتشاف حقل جديد للغاز قبالة ساحل أراكان (في بورما)؛ ليؤشر بداية محاولات صينية محمومة للتفاوض بشأن الحصول على حقوق التنقيب. وبحلول عام 2007، كانت الصين قد احتلت موقع الشريك التجاري الأكبر لكل من إيران وكوريا الشمالية والسودان، وثاني أهم شريك لبورما وزيمبابوي.

إن هذه الاستثمارات ذاتها قد أسهمت مجتمعة في تغيير مفهوم الصين لمصالحها القومية؛ ففي أيلول/ سبتمبر 2004، هددت الصين باستخدام حق النقض (الفيتو) ضد قرارات كانت الأمم المتحدة ستفرض بموجبها عقوبات اقتصادية على السودان، ومع بدء تفاقم أزمة البرنامج النووي الإيراني صيف العام نفسه، أوضحت الصين أنه من غير اللائق بمجلس الأمن أن يناقش هذه المسألة. وعلاوة على ذلك، وجهت الصين (ومعها روسيا) الدعوة إلى إيران لشغل مقعد مراقب في منظمة شنغهاي للتعاون، التي تعمل على تعزيز التعاون العسكري والتعاون الأمني بين ست دول أعضاء في منظمة آسيان.

وفي أواخر عام 2004، ومطلع عام 2005، اتخذ الدعم الصيني للدول المارقة منعطفاً دفاعياً، بل أيديولوجياً؛ فمخاوف بكين باتت تتعاظم واتساع ظاهرة "الثورات الملونة" في أرجاء منطقة القوقاز كلها [في إشارة إلى الثورة البرتقالية في أوكرانيا والوردية في جورجيا والبنفسجية في قيرغيستان، المحرر]، وفي ضوء ما تراه من إصرار إدارة بوش المتزايد على تنفيذ أجندة "الدمقرطة" التي تبنتها، ومع بداية الولاية الثانية للرئيس جورج بوش، صارت بكين تخشى من اقتراب السياسة الأمريكية حيال الصين أكثر فأكثر إلى مستوى "الاحتواء"، في ضوء انتقاد واشنطن لتنامي القوة العسكرية الصينية، والضغوط التي تمارسها على حلفائها لفرض قيود على مبيعات الأسلحة للصين، وتمتين علاقاتها بالهند واليابان، ورفع مستوى القوات الأمريكية المتمركزة غربي المحيط الهادي.

وفي تلك الأثناء، عمدت الصين صراحة إلى توفير الحماية للأنظمة التسلطية الواقعة تحت ضغوط الغرب؛ فوجد قادة كوريا الشمالية أنفسهم فجأة موضع ترحيب لدى الرئيس الصيني هيو جينتاو، بعد أن ساد البرود علاقاتهم بالرئيس جيانج زيمين. وفي عام 2005 - بعد أسبوعين فقط من قيام قوات أوزبكية حكومية بقتل عشرات المتظاهرين المعارضين في أنديجان Andijan - استقبلت الحكومة الصينية الرئيس الأوزبكي إسلام كريموف بإطلاق 21 طلقة مدفع تحية له، وأشادت بطريقة تعامله والانتفاضة التي نشبت في أوزبكستان. وفي تموز/ يوليو من العام ذاته، وفي ذروة الاستياء الدولي من الحملة التي شنتها حكومة زيمبابوي، تحت اسم "عملية إزالة القمامة" - بقصد هدم منازل مئات الآلاف من الزيمبابويين المقيمين في المعاقل الحصينة لقوى المعارضة - كان الرئيس روبرت موجابي يستمتع بزيارة دولة للصين دامت أسبوعاً. وفي غضون ذلك، كان دبلوماسيون صينيون في نيويورك يجهدون أنفسهم لمنع مجلس الأمن من مناقشة تقرير للأمم المتحدة حول الأزمة في زيمبابوي، يقضي بإدانة نظام موجابي، بينما كانت بلادهم في الوقت عينه تجري أولى المناورات العسكرية المشتركة مع روسيا، وتعلن أنها تؤازر بياناً أصدرته منظمة شنغهاي للتعاون تطالب فيه بتحديد جدول زمني لإغلاق القواعد العسكرية الأمريكية في آسيا الوسطى.

شريك مسؤول

تقرر الولايات المتحدة الأمريكية التعامل وتطور الأحداث على هذا النحو بصورة مباشرة، في أيلول/ سبتمبر 2005، يوم دعا روبرت زوليك، نائب وزيرة الخارجية الأمريكية، الصين لتكون "شريكاً مسؤولاً" في إطار المنظومة الدولية، محذراً إياها في الوقت نفسه من أن علاقاتها بدول "مثيرة للمتاعب" يمكن أن تكون «لها مضاعفات في أماكن أخرى»، وأن عليها أن تختار بين أن «تكون ضدنا، وربما ضد آخرين في المجتمع الدولي، أو ألا تكون». ولكن إذا كانت الصين - والحديث مايزال لزوليك - ستأخذ على عاتقها النهوض بدور عالمي بنّاء، فإن الولايات المتحدة سترحب بارتقاء الصين إلى موقع كهذا، وإن كانت واشنطن ستتوخى الحذر في علاقاتها ببكين؛ بسبب «الشكوك التي

تساورها حيال الأسلوب الذي ستنتهجه الصين في توظيف قوتها». ولأنها جاءت في خضم جدل حامٍ يدور في بكين حول مفهوم الصين لـ "الصعود السلمي"، فقد بدت هذه الرسالة مطمئنة إلى حد بعيد؛ ووقتذاك أدركت بكين أن مخاوفها من وقوع سيل من الثورات "الديمقراطية" في كل أرجاء أوراسيا بتحريض من واشنطن لم تكن في محلها، ولاسيما في ضوء الموقف الأمريكي في العراق الآخذ في الضعف. وإذ هي تدعو الصين لتكون "شريكاً مسؤولاً"، فإن واشنطن بهذا إنما لا تطالبها بأكثر من إبداء التعاون في إعادة صوغ سياساتها حيال عصبة صغيرة من البلدان المثيرة للمشكلات، وبينها من يسعى لامتلاك قدرات نووية؛ مثل: كوريا الشمالية، وإيران، وأخرى تستثير الغضب والاستياء دولياً؛ كالسودان. وفي أعقاب زيارة الرئيس هيو جينتاو إلى واشنطن في نيسان/ إبريل 2006، خرجت بكين باستنتاج آخر، هو أن حاجة واشنطن إلى دعم الصين لها ستكون أكبر كلما ضُيِّق عليها الخناق أكثر فأكثر في الشرق الأوسط. وقد يقول قائل: إن بكين ربما سترى في تطور كهذا، عبئاً عليها، إلا أنه سيمنح الصين فرصة واضحة لضمان موقف أمريكي أكثر تعاوناً في إطار قضايا صينية ذات أولوية قصوى، ومن ذلك مسألة تايوان، مثلاً. ويعتقد مسؤولون صينيون أن توثيق التعاون بينهم وبين الولايات المتحدة الأمريكية سيضعف – في أقل تقدير – احتمالات نشوب مواجهة بين البلدين، وسيساعد الصين على تركيز اهتمامها على معالجة التحديات التي تواجهها في الداخل.

غير أن الإخفاق كان مآل أولى "الحملات" التي شنتها الصين في سياق "دبلوماسية الديكتاتورية" الجديدة، ولاسيما إزاء ما يتعلق بكوريا الشمالية. فمع أن الحكومة الصينية كانت قد سهلت عقد المحادثات السداسية الأطراف في بكين عام 2003، فإنها آثرت بعضَ الوقت، أداءَ دور المضيف لا الوسيط، كما أنها لعبت دوراً فاعلاً في صوغ البيان المشترك الذي تم إصداره في أيلول/ سبتمبر 2005، والذي قبلت كوريا الشمالية بمقتضاه التخلي عن كل أسلحتها وبرامجها النووية، بيد أن الصين آنذاك لم يكن في نيتها تشديد الخناق على بيونج يانج لتضمن احترامها لأحكام الاتفاق، ولا إقناع واشنطن بالتخفيف من موقفها المتصلب. فقد وقفت بكين أولاً، إلى جانب العقوبات المالية الثنائية الأمريكية، حين قامت بتجميد حسابات كوريا الشمالية في بنك الصين، ولكنها ثانياً واصلت دعم

بيونج يانج حتى بعد الاختبار الصاروخي الذي أجرته الأخيرة في تموز/ يوليو 2006. ولكن هذا النهج عاد عليها بالضرر مضاعفاً، فهو قد أضعف ثقة بيونج يانج ببكين، وأخفق في إقناع الدبلوماسيين الأمريكيين بجدية محاولات الصين كبحَ جماح طموحات كوريا الشمالية النووية.

وأخيراً، بلغ السيل الزبى في تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه، بعد أن تم في أثناء الاجتماع السنوي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، إبلاغ الرئيس الصيني جينتاو قبل عشرين دقيقة فقط أن كوريا الشمالية توشك على إجراء اختبار لسلاح نووي؛ فسارعت بكين إلى شجب هذا التحرك ووصفه بـ "الوقح"، وإبداء تعاونها في الحال والولايات المتحدة الأمريكية في فرض عقوبات أممية شاملة على بيونج يانج، وبعثت في الوقت عينه مسؤولاً صينياً لتحذير الزعيم الكوري الشمالي كيم جونج إيل من تبعات إجراء أي اختبارات جديدة. وكان عدد من المحللين الصينيين الذين التقيناهم في بكين، إثر الاختبارين: الصاروخي والنووي في تموز/ يوليو، وتشرين الأول/ أكتوبر 2006، قد ذكر أن القيادة قد تعلمت الدرس، وقال أحدهم: «إننا اعتدنا على التعامل وهذه الحالة على أنها مشكلة ما بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة، وكان ينبغي لنا التعامل وإياها على أنها مشكلتنا نحن».

ومهما تكن الحال، فقد خلفت هذه التجربة التي عاشتها الصين مع كوريا الشمالية مشاعر متباينة في نفوس المسؤولين الصينيين؛ فعلى الرغم من علو ثقتهم بما يمتلكونه من نفوذ دبلوماسي، فإنهم يشككون في عزم بيونج يانج على نزع سلاحها، ويشعرون بالأسى لما بددوه من ضغوط وتأثير، وتعلموا إلى جانب هذا وذاك أن التردد والوقوف على الحياد يمكن أن يكونا أشد ضرراً من اتخاذ مواقف حاسمة وقاطعة. ويبدو أن الإدراك المتزايد لهذه الحقيقة قد أسهم صيف عام 2006، في إضفاء طابع جديد على السياسة التي تنتهجها الصين حيال إيران، مع أن بكين كانت يومذاك قد بدأت للتو إعادة النظر في أسلوب تعاملها وكوريا الشمالية؛ ففي تموز/ يوليو من ذلك العام، كانت الصين قد قررت أن تساند بفاعلية كبيرة الجهود المتعددة الأطراف التي كانت تُبذل في إطار التصدي لطموحات

إيران النووية، فصوتت إلى جانب قرار مجلس الأمن رقم 1696، الذي يطالب إيران بوقف نشاطاتها في مجال تخصيب اليورانيوم، مهدداً إياها بفرض عقوبات عليها في حال عدم امتثالها لهذا الطلب. ومنذ ذلك الحين والصين تواصل دعمها قراراتٍ تنزل العقوبات بإيران، وأخرى تزيدها صرامة، فضلاً عن تأييدها بياناً يدينها لا يصدره عادة إلا نادراً "فريق العمل المعني بالعمليات المالية" Financial Action Task Force، الذي يمثل الهيئة الدولية الرئيسية التي تتولى رصد عمليات غسل الأموال ومكافحة التمويلات الإرهابية، ولم تتردد أيضاً في إرسال وزير خارجيتها مع مبعوث خاص آخر، إلى طهران لحث الحكومة الإيرانية على وقف عمليات تخصيب اليورانيوم.

ولعل أكثر ما يلفت الأنظار قيام الصين بإعادة صوغ نهج التعامل بينها وبين السودان؛ ففي الوقت الذي كانت فيه كوريا الشمالية وإيران تشكلان في نظر بكين مشكلة أمنية دولية تقليدية، فإنها مابرحت – منذ أمد ليس بالقصير – تصر على أن المجازر التي تُرتكب في دارفور إنما هي قضية داخلية محض. وفي نيسان/ إبريل 2006، امتنعت الصين عن التصويت على قرار لمجلس الأمن يفرض عقوبات محددة على أربعة مسؤولين حكوميين سودانيين، ولكن إثر مجيء صيف عام 2006، بات واضحاً للصين تعاظم المخاطر التي قد تتعرض لها مصالحها على الأرض هناك؛ فقد تداعت اتفاقية السلام التي كانت قد عقدت في أيار/ مايو من العام نفسه، وتفاقمت حدة العمليات القتالية في دارفور، وتجاوز نطاقها الحدود إلى تشاد التي كانت بكين قد وعدت لتوها بتوظيف استثماراتها في قطاعها النفطي الحديث النشأة. ووسط تزايد الدعوات المطالبة بإنهاء حرب الإبادة الجماعية المحتدمة في دارفور، جاء الحديث عن تدخل عسكري غربي هناك؛ ليعزز مخاوف الصين من تزعزع الاستقرار في تلك المنطقة. ومن هنا، فقد اتجهت الصين في شهر أيلول/ سبتمبر، إلى تشجيع الحكومة السودانية على القبول بخطة اقترحها كوفي عنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، تقضي أن تنشر في دارفور قوة مشتركة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بغرض حفظ السلام، تضم عشرين ألف عنصر. وفي اجتماع استثنائي لمجلس الأمن عقده في أيلول/ سبتمبر، قام السفير الصيني وانج جوانجيا Wang Guangya، بمداخلات مهمة لضمان موافقة الحكومة السودانية على هذه

الخطة، وأثار الرئيس الصيني جينتاو بعد ذلك هذه المسألة بقصد بحثها مع الرئيس السوداني عمر البشير خلال اجتماعات القمة الصينية-الأفريقية التي عُقدت أواخر الشهر نفسه؛ ومن ثمَّ في أثناء زيارته إلى الخرطوم مطلع عام 2007. وقد ذكر وانج في وصفه هذه الزيارة: «أن الصين في العادة لا تبعث برسائل، ولكنها فعلت ذلك هذه المرة».

وبينما كان التخطيط جارياً بالفعل؛ استعداداً لزيارة زهاي جون Zhai Jun، مساعد وزير الخارجية الصيني، انطلقت أوائل نيسان/ إبريل، حملة قادتها منظمات وهيئات غير حكومية، تدعو إلى مقاطعة ما سمي "ألعاب الإبادة الجماعية الأولمبية" في بكين. ولم يمضِ إلا وقت قصير، حتى كان زهاي جون يتفقد معسكرات اللاجئين في دارفور، في حدث نادراً ما قام به مسؤول صيني رفيع المستوى كهذا. وفي غضون أسبوع واحد، وافقت الخرطوم على نشر ما يزيد على 3000 جندي من قوات الأمم المتحدة في دارفور، بينهم 275 شخصاً من المهندسين العسكريين الصينيين. وفي أيار/ مايو 2007، عينت الصين - مع اشتداد الضغوط التي تمارسها بهذا الاتجاه - لوي جويجن Liu Guijin، سفيرها السابق لدى جنوب أفريقيا وزيمبابوي؛ ليكون أول مبعوث خاص للشؤون الأفريقية. وفي 31 تموز/ يوليو 2007، آخر أيام فترة رئاستها لمجلس الأمن صوتت الصين إلى جانب تشكيل القوة المشتركة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي التي ضمت عشرين ألف جندي. وعلى الرغم من أن مشروع القرار كان قد تم تمييعه إلى حد كبير، فإنه دعا بالفعل إلى وقف عمليات القصف الجوي التي تنفذها القوات الحكومية السودانية، وقضى أن توفر الحماية للمدنيين وعمال الإغاثة، بل إن الصين طالبت الحكومة السودانية في الخفاء بتطبيق القرار، وهو ما كان؛ فلم يمضِ سوى يوم واحد حتى أصدرت الخرطوم بياناً تعد فيه بأنها ستفعل ذلك. وفي هذا الشأن، يقول جون نيجروبونتي John Negroponte نائب وزيرة الخارجية الأمريكية: إن الصين «لعبت دوراً محورياً في التوسط وصولاً إلى هذا الاتفاق».

وقد أثبت الأسلوب الذي اتبعته بكين مؤخراً في تعاملها والوضع في السودان أنها باتت واعية للحدود الفاصلة لمبدأ عدم التدخل، على الرغم من أن هذا المبدأ مايزال يشكل ركناً مهماً من أركان خطابها الرسمي. ربما كان تبني هذا المبدأ نافعاً حين كانت الصين

الضعيفة نسبياً تسعى لحماية نفسها من أي تدخلات خارجية، ولكنها أدركت اليوم ضرره المتزايد؛ إذ هي اكتشفت المخاطر الناجمة عن إيكال حماية مصالحها التجارية ضمناً إلى حكومات وأنظمة قمعية؛ ولعل هذا هو السبب الذي دعا الصين أيضاً إلى تقليص دعمها حكومةَ موجابي في الآونة الأخيرة، ولو في غياب ضغوط دولية قوية عليها. فقد شكى مسؤولون صينيون من أن الوضع في زيمبابوي - حيث تبلغ نسبة التضخم 8000 بالمائة - هو "الأسوأ" في العالم، وأن العقود التي أبرمتها الصين مع حكومة زيمبابوي في مجالات توليد الطاقة الكهربائية والسكك الحديدية والتنقيب عن الفحم أصبحت "مآزق"؛ فقد انهارت مشروعات ضخمة بمليارات الدولارات، بعد أن أحيط الإعلان عنها بضجيج دعائي عالٍ، وتخلفت زيمبابوي عن تسديد القروض الصينية. ولم تدرج زيمبابوي على برنامج جولة الرئيس الصيني جينتاو التي قام بها في شباط/ فبراير 2007، والتي زار خلالها البلدان المجاورة لها جميعها تقريباً. وبعد أن كانت قد آزرت علانيةً، الحملة الوحشية التي شنها موجابي عام 2005؛ لإزالة الأحياء الفقيرة المكتظة بالسكان، لزمت بكين الصمت حيال حملة أخرى لقمع قوى المعارضة الزيمبابوية واضطهادها، وقعت عام 2007، واتجهت لتمتين علاقتها بالعناصر التي يُقدَّر لها أن تخلف موجابي في السلطة. وفي أيلول/ سبتمبر الفائت، أعلن المبعوث الصيني الخاص لوي جويجن: أن الصين - في ضوء هذا التدهور في الأوضاع - يمكن أن تخفض شيئاً فشيئاً حجم المعونات التنموية المقدمة إلى زيمبابوي، وتقصرها على المساعدات الإنسانية.

ولنا أن نضيف هنا أن التصاعد السريع في حجم الدعم الذي تقدمه بكين لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، يشكل هو الآخر مثالاً يعكس تحولها عن مبدأ عدم التدخل، والتوجه إلى تبني سياسة خارجية ذات طابع براغماتي. وهكذا، فقد أصبحت الصين ثاني أكبر مزود لمهمات حفظ السلام بين الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن (فهي تأتي بعد فرنسا بما يصل إلى 139 جندياً)، بل إنها تدرس حالياً - أول مرة - فكرة نشر قوات قتالية صينية في إطار عمليات الأمم المتحدة. وهذا من شأنه أن يعزز استراتيجية الدبلوماسية العامة التي وضعتها الصين لنفسها أولاً، ويتيح ثانياً لبكين، رصد أوضاع البلدان والمناطق التي

قد تتعرض مصالحها الاقتصادية فيها للخطر، والعمل على إشاعة الاستقرار فيها، وبخاصة في القارة الأفريقية. وتشرك بكين اليوم في هذه القارة جنودها في سبع مهمات من أصل تسعٍ لحفظ السلام، تقودها الأمم المتحدة هناك.

ومهما يكن من أمر، فإن الاختبار الأكثر قسوة الذي يمكن أن تخضع له مواقف الصين المتغيرة يكمن في طبيعة تصرفها حيال ما يحدث في فنائها الخلفي؛ حيث مشاغلها المرتبطة بتعزيز الاستقرار على حدودها، وبتفادي محاصرتها من حلفاء واشنطن، فهذه تفرض تأثيراً أقوى في حسابات بكين ومواقفها. وفي هذا السياق، فإن بورما - شأنها شأن كوريا الشمالية والسودان - تمثل شريكاً مهماً للصين من الناحية الاستراتيجية، ومصدر إزعاج وإرباك لها في الوقت عينه، إضافة إلى أن الصين لها مصالح كبرى في بورما، الجارة، والحليف الأقرب، وحيث يقيم قرابة مليون من الرعايا الصينيين. إن بكين - إلى جانب ما يساورها من قلق حيال معضلات طال أمدها؛ كتجارة المخدرات، والجرائم التي تقع عبر الحدود المشتركة، والآثار التي يمكن أن تصيبها جراء أعمال التمرد العرقية في بورما - تأمل الإفادة من الموانئ البورمية ومحطات النقل باتجاه الهند في تطوير محافظاتها الجنوبية- الغربية الفقيرة التي تفتقر إلى منفذ لها إلى البحر. وفي محاولة منها لتسهيل شحن إمدادات النفط الأفريقية والشرق أوسطية، وتفادي استخدام خط نقل مصادر الطاقة الذي يمر عبر نقطة الاختناق في مضيق ملقا، فإن الصين تخطط أيضاً لبناء خط أنابيب لنقل الغاز والنفط يبدأ من المنطقة الغربية في بورما، وينتهي في إقليمي: يونان وسيشوان جنوبي غرب الصين.

وبرغم هذا، فإن صبر الصين حيال الزمرة الحاكمة في بورما صار يتجه إلى النفاد في الآونة الأخيرة. فطوال سنوات عدة، ماانفكت بكين تحثها على إدخال إصلاحات اقتصادية وسياسية على الطريقة الصينية؛ كي تساعد النظام على تقوية ركائز حكمه، وضمان استقرار البلاد، واستعادة موقعها في الحظيرة الدولية؛ ولهذا الغرض، قدمت بكين دعمها لرئيس الوزراء السابق خن نيونت Khin Nyunt، الذي رأت فيه الإصلاحي الذي يمكنه السير على خطى دينج هيسياو بينج، ولكن الآمال التي كانت تعلقها عليه خابت

بعد إطاحته عام 2004. وكلما ازدادت مواقف النظام البورمي تصلباً، ضعفت ثقة الصين في قدرة النظام العسكري الحاكم، أو رغبته في إجراء الإصلاحات المتوخاة. ومع ذلك، فإن بكين ما كانت لتنتقل من موقف المساند للنظام إلى ممارسة الضغوط عليه، إلا بعد افتضاح أمر دعمها له داخل مجلس الأمن. ففي منتصف عام 2006، عرضت الولايات المتحدة الأمريكية على المجلس مشروع قرار يطالب بإطلاق سراح السجناء السياسيين، وبإدانة انتهاك بورما حقوق الإنسان، ويدعو إلى الشروع في تنفيذ عملية سياسية تقود إلى تحولات ديمقراطية حقيقية. وقد أفلحت الصين مرتين في الحيلولة دون مناقشة مشروع هذا القرار، وحين تمكنت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة من الوصول به آخر المطاف إلى مرحلة التصويت في كانون الثاني/ يناير 2007، استخدمت الصين حق النقض ضده، (وكذلك فعلت روسيا)؛ لتكون المرة الأولى منذ عام 1973، التي تستخدم فيها الصين حق النقض في مسألة لا صلة لها بتايوان. ولكن بكين دعت النظام البورمي في الوقت نفسه إلى «الإصغاء لمطالب شعبه... وتسريع عمليتي: الحوار والإصلاح».

ولم يمضِ سوى وقت قصير حتى بعثت بكين برسالة إلى النظام البورمي الحاكم، مفادها: أن حماية الصين لها مرهونة باستعداد النظام للمضي قدماً في تنفيذ الإصلاحات السياسية، والتخفيف من حدة موقف المجابهة التي يتعامل بها والأمم المتحدة ومؤسسات دولية أخرى. لقد كانت هذه الرسالة هي التي كانت الصين قد بعثت بمستشار الدولة تانج جياشوان Tang Jiaxuan، إلى بورما بشأنها في شباط/ فبراير الماضي؛ لينقلها إلى الزعيم البورمي الجنرال ثان شوي Than Shwe مباشرة؛ فأعقب ذلك إبرام الحكومة البورمية اتفاقاً جديداً مع منظمة العمل الدولية التي كانت حتى وقت قريب مهددة بالطرد من بورما. ولم يمضِ إلا أشهر قلائل، وإثر زيارة قام بها رئيس الوزراء البورمي المؤقت ثين سيين Thein Sein لبكين، حتى أعلن النظام الحاكم - على نحو غير متوقع - استئناف جلسات المؤتمر الوطني الذي كان قد أُجِّل عقده طويلاً، وهو الذي يفترض به أن يمهد الطريق لسنّ دستور جديد، وإجراء انتخابات جديدة. وعندما كانت بكين تحث النظام البورمي على التعامل إيجابياً ومطالب الأقليات الإثنية في البلاد، فقد كانت هي نفسها قد

اتخذت على عاتقها مهمة إدارة علاقة النظام بهذه الجماعات. وفي هذا السياق – على سبيل المثال لا الحصر – دعت بكين قادة عدد من هذه الفصائل البورمية المسلحة لحضور اجتماع في مدينة كونمينج Kunming الصينية؛ بغية حثها على إلقاء سلاحها. وعلى الصعيد نفسه، كثف مسؤولون صينيون جهودهم بغية إجراء حوار مع قوى المعارضة الداعية إلى الديمقراطية من خلال استضافة ممثليها في لقاءات تُعقد في الصين. وفي تموز/ يوليو، كانت بكين هي الراعية لجولات المباحثات التي أُجريت بين الحكومتين: الأمريكية والبورمية.

ولكن حين أخفق المؤتمر الوطني البورمي في إيجاد تسوية سياسية يمكن الوثوق بها، ومع انطلاق تظاهرات الاحتجاج الضخمة في بورما خريف 2007، في أعقاب الارتفاع الحاد في أسعار الوقود، وجدت بكين نفسها مرغمة على إجراء بعض التعديلات على استراتيجيتها. وهكذا، نجد أنها وهي تحاول اتقاء فرض عقوبات متعددة الأطراف على بورما من جانب الأمم المتحدة، لم تتردد بكين في تأييد بيان مجلس الأمن الذي يستنكر بشدة استخدام النظام العسكري الحاكم القوة ضد المتظاهرين المسالمين، وقبلت من دون اعتراض (على نحو مثير للدهشة) تمرير قرار إدانة النظام البورمي الذي تبناه مجلس حقوق الإنسان، وشددت ضغوطها على الحكومة البورمية لإجبارها على استقبال مبعوث الأمم المتحدة الخاص إبراهيم جمبري، وتمهيد السبيل أمامه لا للقاء كبار الجنرالات فحسب، بل زعيمة المعارضة أونج سان سو كي Aung San Suu Kyi أيضاً. وقد حرصت الحكومة الصينية، خلال فترة اندلاع تلك التظاهرات، على حثّ النظام الحاكم على ضبط النفس، وتأكيد أن أولى أولوياتها في الوقت نفسه، مع ذلك، الحيلولة دون نشوب "ثورة ملونة" أخرى. وعلى الرغم مما يساورها من قلق بشأن المحافظة على سمعتها الدولية، فإن بكين، على حد تعبير محلل صيني، لا تريد للنظام البورمي أن "ينتحر"، ولا هي قادرة على أن تطلب منه ذلك. وعلاوة على ما تقدم – وإذ خط الأنابيب السالف الذكر مايزال يُنتظر بناؤه – وفي ضوء المحاولات المستميتة التي تبذلها الهند؛ أملاً في الفوز بثروات بورما الطبيعية، فإن النظام العسكري الحاكم مابرح يمتلك قدراً كبيراً من النفوذ والتأثير؛ ليمارسهما على الصعيد الاقتصادي، فلم يمضِ إلا ثلاثة أيام على استخدام الصين حقّ النقض في كانون الثاني/ يناير 2007؛ لإفشال قرار معاقبة بورما الذي كان مجلس الأمن

سيتبناه، حتى سارعت الحكومة البورمية إلى منح شركة صينية عقداً ضخماً للتنقيب عن النفط والغاز في بورما، على الرغم من أن منافساً هندياً كان قد تقدم بعرض أفضل.

ومهما يكن من أمر، فإن تحركات القادة الصينيين قد أملاها عليهم في المقام الأول إحساسهم بالخطر الذي يتهدد أمن الطاقة في البلاد، ولمواجهة احتمالات خسارتهم جاراً دخل وإياهم في تحالف وثيق في وجه ما تعده الصين حركة ديمقراطية موالية للولايات المتحدة الأمريكية. وعلى هذا، قررت بكين بدلاً من أن تخذل حليفها النظام البورمي المكره يائساً على الدفاع عن نفسه، أن تأخذ على عاتقها مهمة حمايته؛ كي توظف بعد ذلك ما سيتم تحقيقه لها جراء هذا الموقف من تأثير سياسي لممارسة ضغوطها عليه، حال عودة الأوضاع إلى حالتها الطبيعية في بورما. لقد كانت رياح التغيير السياسي - باختصار - ستهب على بلد ذي أهمية استراتيجية حقيقية بالنسبة إلى الصين - بلد مثل بورما لا زيمبابوي - فبكين تريد أن تكون هي من يحدد متى يحدث ذلك؟ وكيف يحدث؟

للعائدات المالية أهميتها أيضاً

ووفقاً لما يوحي به التعامل بين الصين وبورما، فإن النهج الجديد الذي باتت بكين تتبعه حيال الدول المارقة يبدو محدوداً بطبيعته؛ فالتحول الذي شهدته تحركات الصين الدبلوماسية لم يعكس تغيراً جوهرياً في القيم والمثل التي تتبناها، بل عكس مفهوماً جديداً لمصالحها القومية؛ فمازال القوى المحركة لهذا التحول هي: أمن الطاقة، والنمو الاقتصادي، ومايزال إيمان القادة الصينيين باستراتيجية دينج هيسياو بينج قوياً.

وبأي حال من الأحوال، فإن بكين لم تترك غاياتها الاقتصادية مرهونة بأهداف أخرى، بل إن كل ما فعلته إنما هو استنباط وسائل وسبل أكثر تطوراً لبلوغ هذه الغايات؛ ومن ثم فليس لنا أن نستغرب كثيراً كون بكين قد تجنبت دعم العقوبات القاسية التي فرضت على طهران. ومع أنها قد رفعت اسم السودان من على قائمة الدول التي تحظى بالأفضلية على الصعيد التجاري، فليس هناك في بكين إلا نزر يسير جداً من المحللين، يرى أن خطوة كهذه يمكن أن تقلص كثيراً نشاطات الصين التجارية في ذلك البلد. أما ما

يتعلق بزيمبابوي، فإن ثمة حسابات اقتصادية تقف وراء قرار الرئيس الصيني جينتاو تجميد علاقات بلاده بهذا البلد الأفريقي، وتلك هي ضآلة العائدات المتوقعة لأي استثمارات صينية جديدة فيه؛ نظراً إلى استفحال أزمته الاقتصادية وتخلفه عن تسديد ما عليه من القروض الصينية. وفي الحديث عن الدول المتاخمة للصين - مثل كوريا الشمالية وبورما أو دول آسيا الوسطى - فإن احتمالات تغير الأنظمة الحاكمة فيها باتت تقض مضجع بكين كثيراً؛ خوفاً من أن يؤدي هذا إلى تطويقها بنظم ديمقراطية جديدة، علاوة على ما يساورها أصلاً من قلق حيال ترحيب الولايات المتحدة الأمريكية بشيوع الديمقراطية في كل أرجاء العالم.

ويمكن أن نقول أيضاً: إن تغير أسلوب التعامل بين الصين والدول المارقة لم ينل ما يعززه من إجماع في الرأي في بكين، وهو الذي يغدو ضرورياً لإحداث تحول شامل في هذا الشأن. إن تحركات الصين بهذا الاتجاه كانت - وماتزال - تأخذ طابعاً تدريجياً في وقت يدخل فيه كبار قادة البلاد في نقاش مفصل حول مميزات أي قرار يتخذونه، ومابرح "الحرس القديم" يعارض ممارسة الضغوط على السودان، أو فرض عقوبات على إيران مثلاً، بدعوى المحافظة على روابط التضامن داخل العالم النامي، بينما يميل التيار المتشدد في الصين إلى مواصلة الدعم المقدم إلى الدول المارقة؛ بقصد مواجهة القوة الأمريكية بثقل مضاد. وفي غضون ذلك، كان هناك الكثير من شركات السلاح والطاقة الصينية التي باتت تعترض من حين إلى آخر إما على انتهاج بكين سياسة خارجية تتسم بدرجة كبرى من المسؤولية، أو تحاول الالتفاف على القيود الباهظة الكلفة التي تفرضها هذه السياسة على تلك الشركات. وإضافة إلى ما تقدم، نرى أنه حين يغيب في الصين مجتمع مدني مفتوح، وإعلام حرّ، وقضاء مستقل، يغدو صعباً إلى أبعد الحدود تحميل أي من الحكومة أو المؤسسة العسكرية أو الشركات الصينية مسؤولية أفعالها.

إن القيادة المركزية كانت قد حاولت جاهدة حشد دعم المصالح والمؤسسات التجارية الرئيسية؛ لمؤازرة نشاطاتها الدبلوماسية الجديدة. ولعل ما أثار الانتباه أكثر من غيره، الاجتماع الذي عقده المؤتمر المركزي للشؤون الخارجية في آب/ أغسطس 2006، بدعوة من

هذه القيادة وبحضور أعضاء المكتب السياسي، وعدد من الوزراء والسفراء ومحافظي المقاطعات، إضافة إلى كوادر حزبية عليا، وممثلين لشركات حكومية، وضباط كبار من جيش التحرير الشعبي؛ ليشكل هذا الحضور التجمع الأضخم في تاريخ الصين الحديث في ميدان السياسة الخارجية، وقد كان تركيز نقاشات المشاركين فيه على الضرر الذي لحق بصورة البلاد؛ جراء تصرفات الشركات الصينية في الخارج، والحاجة إلى رسم استراتيجية شاملة أشد تماسكاً، وإيجاد السبيل إلى تعزيز ما بات يوصف بقوة الصين "الناعمة".

بيد أن هذه الجهود لم يكن لها تأثير ملموس في مبيعات الأسلحة الصينية أو نشاطات شركات الطاقة داخل الدول المارقة. وعلى الرغم من التحسن الذي طرأ – من دون ريب – على سجل الصين خلال العقد المنصرم إزاء ما يتعلق بالتقنيات النووية والصاروخية الحساسة، فمابرحت بورما وإيران وكوريا الشمالية والسودان وزيمبابوي كلها تحصل على تقنيات الأسلحة الصغيرة والمعدات التقليدية وذات الاستخدام المزدوج من مصادر صينية مؤثرة في الميدانين: الاقتصادي والعسكري. فمنذ عام 2004 – على سبيل المثال – مابرحت الصين أكبر مزودي السودان بالسلاح. وفي عام 2006، خلص فريق من الخبراء، تابع للأمم المتحدة إلى أن «أغلفة الطلقات التي تم تجميعها من مناطق شتى من دارفور تنبئ أن القسم الأعظم من الذخائر والأعتدة التي يستخدمها أطراف الصراع في دارفور قد تم تصنيعه إما في السودان أو الصين». وفي خضم منعطف حاسم من المفاوضات الدولية التي تجرى مع إيران بشأن برنامجها النووي، لم تتردد إحدى شركات الطاقة الصينية وهي CNOOC، عن الدخول في مفاوضات مع إيران حول استثمار قرابة 16 مليار دولار، في حقول الغاز الطبيعي الإيرانية. وكانت واشنطن قد طلبت إلى بكين مرة بعد أخرى وضع حدٍّ لمثل هذه النشاطات الاقتصادية في إيران، بل عاقبت شركات صينية حاولت تزويد إيران بتقنيات من شأنها تدعيم برامجها الصاروخية. ولكننا – حتى مع تحديد هوية المتهمين – نجد أن الغموض الذي يحيط بالنظام السائد في الصين يجعل من الصعب تقرير كون هذه النشاطات تقف وراءها شركات تمارس عملها خارج نطاق سيطرة الحكومة المركزية، أو عناصر خارجة على القانون في المؤسسة العسكرية والأجهزة الاستخبارية، أو يقف وراءها صناع القرار أنفسهم في بكين.

ستواصل الصين، بطبيعة الحال، إعادة ترتيب أجندتها، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية ودول معنية أخرى يمكن أن تؤدي دوراً مهماً في تشكيل حساباتها وتحديد ملامحها. وإذا كانت دول غير هذه، تريد للصين أن تكون جزءاً أكثر أهمية من الحل المراد تحقيقه في الدول المارقة، فلسوف يتعين على هذه الدول، البدء أولاً، بتطوير رؤية واقعية للوقت والطريقة اللذين ستستطيع بهما الصين الإسهام في ذلك، والعمل ثانياً، على استنباط فهم واضح للكيفية التي (تتوافق) بها مصالحها ومصالح الصين، أو (لا تتوافق).

ولسوف يعني هذا في أحد جوانبه، الإقرار بأن التعاون وبكين لن يُحقق من دون ثمن أحياناً؛ فلربما اقتضى هذا التعاون - على سبيل المثال - منح أنظمة حكم بغيضة فرصاً جديدة للبقاء والعيش وقتاً أطول، أو الامتناع عن فرض إجراءات وتدابير قسرية في حقها، وأن قدرة بكين على لعب دور أكبر؛ بوصفها وسيطاً في أي مفاوضات بين أنظمة كهذه والمجتمع الدولي، ستعني أن في وسعها تحديد القاعدة الرئيسية التي سترتكز عليها هذه المفاوضات. إن هناك الكثير من الأمثلة التي ستفضل فيها الصين ممارسة قدر ضئيل من الضغط على هذه الأنظمة، والقيام بالحد الأدنى المطلوب من الجهد؛ لتفادي حالات التزعزع الشديد في الاستقرار، أو تواصل مشاعر السخط والاستياء على الصعيد الدولي.

ومن المرجح أيضاً أن يجد الغرب نفسه مجبراً على التعامل وقضايا كهذه في مواقع أخرى؛ فالاعتبارات والحسابات الاقتصادية التي جاءت بالصين إلى مكانتها المؤثرة في الكثير من الدول المنبوذة، تعيد نفسها في دول أخرى. إن الصين نفسها توظف أموالاً أضخم في دول غنية بالثروات الطبيعية، تحكمها أنظمة أوتوقراطية، وتمتلك سجلات حافلة بالاضطرابات والقلاقل؛ فهي قد استثمرت قرابة ثلاثة مليارات دولار في أنجولا منذ عام 2004، وأجازت في أيلول/ سبتمبر 2007، منح جمهورية الكونغو الديمقراطية قرضاً بقيمة خمسة مليارات دولار، كما أنها توظف في الوقت نفسه استثمارات جديدة كبيرة في قطاعات الطاقة بدول عدة، من بينها: تشاد وغينيا الاستوائية وتركمانستان.

ومع كل ما سبق، فإن الإصلاحات السياسية والاقتصادية المحدودة التي يمكن في الغالب أن تقوم الصين بالدعوة إلى تطبيقها ستكون ذاتها أفضل مما هي عليه الحال في الوقت الحاضر، وقد تحمل معها بذور تحولات أكثر جدية وأهمية مستقبلاً. أما بالنسبة إلى بورما مثلاً؛ حيث لا يوجد للولايات المتحدة الأمريكية وأوربا إلا القليل من النفوذ والتأثير الدبلوماسيين والاقتصاديين، فتبرز الصين قوة فاعلة لا غنى عنها. فالعلاقات العسكرية والاقتصادية والسياسية التي تربطها بدول كهذه تختلف نوعياً عن تلك التي يقيمها الغرب معها، وتتيح لها، على نحو لا مثيل له، القدرة على تفهم نيات قادة هذه الدول وتطلعاتهم والتأثير فيها. أما ما يتعلق بدول مثل كوريا الشمالية والسودان (حيث لا يحظى بعض خيارات الغرب بترحاب كبير؛ كالتدخل العسكري مثلاً) فإن العلاقات المتميزة التي ترتبط فيها الصين بأنظمتها كانت - وماتزال - تشكل أحد العوامل المهمة اللازمة لتحسين الأوضاع هناك. وفي المجالات التي تتطابق فيها المصالح الأمريكية والصينية جزئياً؛ ومنها على سبيل المثال قضية الانتشار النووي، فإن التعاون ما بين واشنطن وبكين سيعود بالنفع على كل منهما. وهذه الأخيرة - على سبيل المثال لا الحصر - كانت قد أدت دوراً مفيداً في التوسط (أخيراً)، لدى بيونج يانج بشأن خطة لنزع أسلحتها النووية في شباط/ فبراير 2007. ومع ذلك، يجدر بنا أن نقول مرة أخرى: إن التحلي بالواقعية أمر ضروري لتحقيق أقصى قدر ممكن من الفائدة، من حيث النفوذ والتأثير اللذان تتمتع بهما الصين؛ فإزاء ما يتعلق بإيران كانت بكين قد قررت الاختباء خلف روسيا على المسار الدبلوماسي، وأحد الأسئلة المهمة التي تبرز هنا تحديد الشوط الذي تبدو الصين مستعدة لقطعه على طريق التعاون والجهود الرامية إلى ممارسة ضغوط اقتصادية على النظام الإيراني.

من أهم السبل التي يمكن من خلالها إقناع الصين بالتعاون تبديد مخاوفها من عواقب التغيير الذي يمكن أن يحدث في الدول المارقة؛ وهنا، يتعين على واشنطن، سواء عبر القنوات الرسمية أو غير الرسمية، أو ما يسمى بـ "المسار الثاني"، أن تُجري نقاشات تفصيلية مع بكين؛ من أجل التخفيف من حدة همومها إزاء احتمالات انهيار بنى الدولة في بلدان؛ مثل: بورما وكوريا الشمالية والسودان، أو اندلاع انتفاضات سياسية أو أزمات كبرى فيها. ولا ينبغي أن يُقصَر جهد كهذا على اللاعبين الحكوميين، بل يجب على قوى

المعارضة ومنظمات المجتمع المدني في البلدان المارقة أن تسعى باتجاه عقد جولات حوار مع بكين؛ لا لطمأنتها بشأن تأثيرات التحولات السياسية المحتملة فحسب، بل لكسب دعمها أيضاً، على طريق تهيئة الأجواء المناسبة لتطبيق هذه التحولات. وفي هذا الصدد، كانت اللقاءات التي أجريت مع الجماعات المعارضة البورمية ومع عدد من مسؤولي حكومة جنوب السودان، قد لعبت دوراً مهماً في تليين موقف الحكومة الصينية إزاء ما يتعلق ببورما والسودان.

ومن المؤكد أن مثل هذه التحركات ستتطلب دعماً كاملاً ودعماً ثابتاً من جانب الرئيس الصيني جينتاو ومن كبار الضباط الصينيين معاً. ومن بين جميع الأطراف ذوي الصلة بهذا الشأن، فإن وزارة الخارجية الصينية، وإن بدت بشكل عام الطرف الأكثر مناصرة لـ "دبلوماسية الديكتاتورية" الصينية، فإنها نادراً ما استطاعت فرض مواقفها ووجهات نظرها على وزارة التجارة أو المؤسسة العسكرية. ولكي يمكن تحريك قضية الدول المارقة بشكل فعلي، فإن الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها بحاجة إلى تقوية تأثير مطالباتها الرامية إلى تحقيق المزيد من التعاون إلى أقصى حد ممكن من خلال توجيهها إلى أرفع المستويات السياسية في بكين، وتشخيص مجالات هذا التعاون تحديداً قدرَ الإمكان. فمع أن هناك الكثير من الأفكار والتصورات الإبداعية تدور في بكين بشأن الدور الذي يمكن للصين أن تلعبه على الصعيد العالمي، إلا أن القيادة الصينية تتردد حتى الآن في الإمساك بزمام المبادرة، ومابرحت تحمّل الآخرين عبء اقتراح الخطوات الجديدة التي تتخذها.

ويبدو أن هذه الاستراتيجية قد آتت أُكُلَها بالفعل؛ فالرئيس بوش أعطى قضايا إيران وكوريا الشمالية والسودان الأولوية على جدول أعمال أول زيارة قام بها الرئيس الصيني جينتاو لواشنطن في نيسان/ إبريل 2006، وأبقاها بنداً ثابتاً على أجندات اللقاءات الثنائية والاتصالات الهاتفية التي أجريت بين الطرفين لاحقاً. وعلى هذا الصعيد، فإن آليات المباحثات التي بدأت منذ عام 2005 – وهي التي دارت حول: قضايا استراتيجية على مستوى نواب وزراء الخارجية، وقضايا إقليمية على مستوى مساعدي الوزراء، والمباحثات بشأن إيران بين الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا

(وهي التي يشار إليها بـ 5 + 1)، وكذلك الزيارات المنتظمة للمندوبين الأمريكيين إلى بكين بشأن السودان وكوريا الشمالية – قد أتاحت للولايات المتحدة الأمريكية (ودول غربية غيرها) الفرصة للإفصاح عما يقلقها بشأن السياسة الصينية حيال الدول المارقة، وسمحت لبكين في الوقت نفسه بجزء أكبر من المشاركة في عملية صنع القرارات المتعلقة بهذه الدول.

وفي تلك الأثناء، استطاعت واشنطن وبكين إرساء أسس إطارٍ أوسع نطاقاً للتعاون على الصعيد الاستراتيجي. وربما كان سيصعب تخيل كيف يمكن بلوغ هذا المستوى من التنسيق بين واشنطن وبكين بشأن السودان، من دون الاستفادة من تجربة كوريا الشمالية، أو تحقيق ذلك القدر من التعاون بينهما إزاء ما يتعلق ببورما في غياب الدروس المستخلصة من كلتا التجربتين؟ إن المحادثات السداسية – طبقا لمساعد وزير الخارجية كريستوفر هيل Christopher Hill – بشأن كوريا الشمالية كانت قد «أسهمت في التقريب ما بين الولايات المتحدة والصين بأكثر مما أسهمت به أي ترتيبات أخرى تحفظها ذاكرتي».

ومهما يكن من أمر، فإن على واشنطن أن تعد نفسها – حتى في الوقت الذي تلتمس فيه التعاون بينها وبين بكين – لممارسة ضغوطها على هذه الأخيرة متى بدت مواقفها أكثر ليناً مما ينبغي حيال الدول المارقة. إن بكين حريصة على تفادي الدخول في مجابهة ضد أحد، ولا تريد في الوقت عينه فقدان زمام التحكم في قضايا مثل هذه في مراكز لصنع القرار ليس لها تمثيل فيها. وفي بعض الأحيان، نجد أن الضغوط تصبح أشد تأثيراً وفاعلية إن هي مورست بصورة ضمنية أو على نحو غير مباشر. ولسوف يسهل كثيراً إقناع الصين باتخاذ مواقف متشددة حيال الدول المارقة، سواء كانت هذه بالفعل هدفاً لإدانة الدول المجاورة لها أو المنظمات الإقليمية ذات الصلة؛ فكلما اتسع نطاق النقد الموجه لنظام ما، تعاظمت الضغوط التي يمكن أن تدفع بالصين إلى الالتحاق بالركب نفسه، وتراجع إحساسها بالقلق من أن امتثالها لهذه الضغوط سيفسر على أنه إذعان لمطالب أمريكية أو أوربية. لقد اجتمع الموقف المتشدد الذي اتخذه الاتحاد الأفريقي بشأن السودان (حرمان الخرطوم من رئاسة المنظمة عام 2007)، وتزايد غضب منظمة آسيان حيال بورما (الإدانة القوية لحملات الاعتقال والملاحقة التي شنها النظام البورمي خريف عام 2007)؛ ليصبحا من

بين العوامل الحاسمة وراء قرار الصين تغيير سياستها حيال كلتا الدولتين. وعلى العكس من ذلك، فإن إخفاق الاتحاد الأفريقي ومجموعة تنمية دول أفريقيا الجنوبية في إدانة نظام روبرت موجابي عام 2007، كان قد حدّ من اندفاع الصين نحو المشاركة في حملة الإدانة هذه. ويقول مبعوث الصين الخاص لوي جويجن في سياق توضيحه موقفَ بكين: «كنا نعلم أن دولاً أفريقية – ومنها جمهورية جنوب أفريقيا – لا تريد تدويل قضية زيمبابوي».

وعلى أي حال، فإن التحولات التي طرأت على سياسة الصين إزاء الدول المارقة اتسمت بالتجريب والتردد، ومن المرجح أنها ستظل كذلك في المستقبل القريب. بيد أن قوة المواقف الصينية إزاء ما يتعلق بالكثير من الدول أمست حقيقة واقعة، وفرصة ينبغي انتهازها؛ فعلى الرغم من قلة الأسباب التي تدعو إلى الاعتقاد بأن الصين ماضية صوب الاصطفاف التام مع السياسات الغربية، فإنها ربما تبدي استعداداً لتنأى بنفسها عن الأنظمة الأوتوقراطية الأشد سوءاً والمارقة. وحتى في حال ظلت القائمة التي تحتفظ بها بكين لهذه الدول قصيرة كما هي الآن، فيكاد يكون محتماً أنها – أي القائمة – ستضم دولاً درجت على إثارة مشكلات أمنية وإنسانية في وجه واشنطن. إن الصين قد تحولت – في غضون عامين لا أكثر – من لعب دور القوة المعرقلة عن عمد وإصرار، على تبني موقف تضامني مع دول العالم النامي دفاعاً عن مواقفها إلى السعي لخلق توازن بين احتياجاتها المادية ومسؤولياتها التي لا ينكرها عليها أحد؛ بوصفها قوة كبرى.

وعلى هذا، ففي اليوم الذي تكمل فيه واشنطن وحليفاتها صوغ سياساتها حيال الدول المارقة، فسيكون لزاماً عليها الإقرار بأن الصين أمست هي الأخرى شريكاً بالغ الأهمية، وإن كانت أحياناً تقف عقبة كأداء في مجالات عدة.

قواعد النشر

أولاً: القواعد العامة

1. تقبل للنشر في هذه السلسلة البحوث المترجمة من اللغات الأجنبية المختلفة، وكذلك الدراسات التي يكتبها سياسيون وكتاب عالميون.
2. يُشترط أن يكون البحث المترجم أو الدراسة في موضوع يدخل ضمن اهتمامات المركز.
3. يشترط ألا يكون قد سبق نشر الدراسة أو نشر ترجمتها في جهات أخرى.
4. تصبح الدراسات والبحوث المنشورة في هذه السلسلة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للمترجم أو المؤلف إعادة نشرها في مكان آخر.
5. يتولى المركز إجراءات الحصول على موافقة الناشرين الأصليين للبحوث المترجمة.

ثانياً: إجراءات النشر

1. تقدم الدراسة أو الترجمة مطبوعة من نسخة واحدة.
2. ترفق مع الترجمة صورة من المقالة باللغة المترجم عنها، وبيانات عن المصدر الذي أخذت منه.
3. يرسل مع البحث أو الترجمة بيان موجز بالسيرة العلمية للمترجم أو للباحث.
4. تقوم هيئة التحرير بمراجعة البحث أو الترجمة للتأكد من مستواهما، من خلال مراجعين من ذوي الاختصاص.
5. يخطر الباحث أو المترجم بنتيجة المراجعة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تسلم البحث.
6. تتولى هيئة التحرير المراجعة اللغوية وتعديل المصطلحات بما لا يخل بمضمون البحث أو الترجمة.

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

20. اقتصادات الخليج: استراتيجيات النمو في القرن الحادي والعشرين	تحرير: جوليا ديفلين
21. القيم الإسلامية والقيم الغربية	علي الأمين المزروعي
22. الشراكة الأوربية - المتوسطية: إطار برشلونة	آر. كيه. رامازاني
23. رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية (2)	إعداد: إيرل تيلفورد
24. النظرة الآسيوية نحو دول الخليج العربية	كيه. إس. بلاكريشنان جوليوس سيزار باريناس جاسجيت سنج فيلوثفار كاناجا راجان
25. سياسة أوربا الخارجية غير المشتركة	فيليب جوردون
26. سياسة الردع والصراعات الإقليمية المطامح والمغالطات والخيارات الثابتة	كولن جراي
27. الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية	مالك مفتي
28. العولمة الناقصة: التفكك الإقليمي والليبرالية السلطوية في الشرق الأوسط	يزيد صايغ
29. العلاقات التركية - الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية	م. هاكان يافوز
30. الثورة في الشؤون الاستراتيجية	لورنس فريدمان
31. الهيمنة السريعة: ثورة حقيقية في الشؤون العسكرية التقنيات والأنظمة المستخدمة لتحقيق عنصري الصدمة والترويع	هارلان أولمان وجيمس بي. ويد
32. التيارات السياسية في إيران 1981 - 1997	تأليف: سعيد برزين ترجمة: علاء الرضائي
33. اتفاقيات المياه في أوسلو 2: تفادي كارثة وشيكة	ألوين روير
34. السياسة الاقتصادية والمؤسسات والنمو الاقتصادي في عصر العولمة	تيرنس كاسي

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

35. دولة الإمارات العربية المتحدة الوطنية والهوية العربية - الإسلامية	سالي فندلو
36. استقرار عالم القطب الواحد	وليم وولفورث
37. النظام العسكري والسياسي في باكستان	تأليف: إيزابيل كوردونير ترجمة: عبدالله جمعة الحاج
38. إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية	شيرين هنتر
39. برنامج التسلح النووي الباكستاني نقاط التحول والخيارات النووية	سمينة أحمد
40. تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفا	ترجمة: الطاهر بوساحية
41. الاحتواء المزدوج وما وراءه: تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي	عمرو ثابت
42. الصراع الوطني الممتد والتغير في الخصوبة: الفلسطينيون والإسرائيليون في القرن العشرين	فيليب فرج
43. مفاوضات السلام وديناميــة الصراع العربي - الإسرائيلي	عمرو جمال الدين ثابت
44. نفط الخليج العربي: الإنتاج والأسعار حتى عام 2020	ديرموت جيتلي
45. انهيار العملية السلمية الفلسطينية - الإسرائيلية: أين الخلل؟	جيروم سليتر
46. ثورة المعلومات والأمن القومي	تحرير: توماس كوبلاند
47. القانون الدولي والحرب ضد الإرهاب	كريستوفر جرينوود
48. إيران والعراق	تشاس فريمان (الابن) وآخرون
49. إصلاح أنظمة حقوق الملكية الفكرية في الدول النامية: الانعكاسات والسياسات	طارق علمي ومايا كنعان
50. الأسطورة الخضراء: النمو الاقتصادي وجودة البيئة	ماريان رادتسكي

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

	العنوان	المؤلف
.51	التصورات العربية لتركيا وانحيازها إلى إسرائيل بين مظالم الأمس ومخاوف اليوم	أوفرا بنجيو وجنسر أوزكان
.52	مستقبل الأيدز: الحصيلة المروعة في روسيا والصين والهند	نيكولاس إيبراشتات
.53	الدور المتغير للمعلومات في الحرب	تحرير: زلمي خليل زاد وجون وايت
.54	مسؤولية الحماية وأزمة العمل الإنساني	جاريث إيفانز ومحمد سحنون وديفيد ريف
.55	الليبرالية وتقويض سيادة الإسلام	عمرو ثابت
.56	الوفاق الهندي - الإسرائيلي	أفرايم إنبار
.57	الفضائيات العربية والسياسة في الشرق الأوسط	محمد زياني
.58	دور تصدير المياه في السياسة الإيرانية الخارجية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية	كامران تارمي
.59	أهمية النجاح: الحساسية إزاء الإصابات والحرب في العراق	كريستوفر جيلبي وآخران
.60	الفوز مع الحلفاء: القيمة الاستراتيجية للنموذج الأفغاني	ريتشارد أندريس وآخران
.61	الخروج من العراق: استراتيجيات متنافسة	توماس ماتير
.62	آراء من داخل الشبكة: تأثير المواقع الإلكترونية في الاهتمامات السياسية للشبان	آرثر لوبيا و تاشا فيلبوت
.63	دبلوماسية الصين النفطية في أفريقيا	أيان تايلر
.64	التدخل العسكري والأسلحة النووية: حول المبدأ الأمريكي الجديد بشأن استخدام السلاح النووي	هارالد مولر و شتيفاني زونيوس ترجمة: عدنان عباس علي
.65	العقوبات في السياسة الدولية: نظرة على نتائج الدراسات والأبحاث	بيتر رودولف ترجمة: عدنان عباس علي
.66	اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية	جون ميرشايمر وستيفن والت

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»



قسيمة اشتراك في سلسلة

«دراسات عالمية»

الاسم : ....

المؤسسة : ....

العنوان : ....

ص. ب : .... المدينة : ....

الرمز البريدي : ....

الدولة : ....

هاتف : .... فاكس : ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد : ....)

رسوم الاشتراك*

للأفراد:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	440 درهماً	120 دولاراً أمريكياً

- ☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ☐ في حالة الحوالة المصرفية، يرجى تحويل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 ـ بنك أبوظبي الوطني ـ فرع الخالدية، ص. ب: 46175 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ☐ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa وMaster Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445(9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.

مـركـز الإمـارات للـدراسـات والبـحـوث الاسـتـراتـيـجـيـة

ص.ب: 4567 - أبوظبي - دولـة الإمارات العربيـة المتحدة
هـاتـف: 4044541 -2- 971 - فـاكس: 4044542 -2- 971
E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae

ISSN 1682 - 1211



